التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

«حزب التحرير» يستحث جميع القوى الحيّة في تونس بثلاثين رسالة رمضانية

فرية الحوار الوطني: «أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ»

الأحد 08 شوال 1443هـ الموافق لـ 08 ماي 2022م العدد 390 الثمن 1000مليم

تونس، بين موجة الحرائق وسياسة الأرض المحروقة

حقيقة وأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر

صراع الأجنحة العالمية.. وتفاقم الأزمة الاقتصادية

فرية الحوار الوطني:

« أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ »

لئن اصبح قيس سعيد اسير عجزه عن تقديم مفهوم واضح عن حواره الوطني الذي يستثني منه أحزابا سياسية يتهمها ويحملها وحدها مسئولية ازمة البلاد السياسية والاقتصادية وان لا حوار مع من باعوا انفسهم ولا وطنية لهم اطلاقا ومن خربوا ومن جوعوا ومن نكلوا بالشعب، والذي يقصي من حواره هذا كل من أراد ان يكون له موقفا او رايا فيه، ممن ناصره في مواقفه من خصومه السياسيين ومع قصره لشركائه في الحوار على أحزاب لا يكاد يكون لها ذكر بين الناس، أو وزن انتخابي، مع المنظمات الوطنية التي أعطيت دورا وركزا... ومع عدم إفصاحه بعد عن أسماء لجنته التي سيعهد إليها بإدارة حواره الوطني، فقد استطاع أن يجعل من اتهامه بالاستبداد والانقلاب على الدستور عوامل قوة تسنده لدى الأطراف الخارجية : مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي أو الدول ذات التأثير المباشر في بلادنا منفردة. خاصة منذ أن أعلن قيس سعيد عن الإجراءات الجديدة التي أعقبت تجميده لأعمال البرلمان وحله للحكومة والتي سميت بخارطة الطريق في أبرز محطاتها كالاستفتاء على الإصلاحات الدستورية في ٢٥ جويلية ٢٠٢٢ والانتخابات التشريعية وفق قانون يسنه هو، في ٢٧ ديسمبر من نفس السنة أو إعلانه في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عيد الفطر عن تشكيل لجنة بهدف الإعداد لتأسيس جمهورية جديدة، تضم هيئتين داخل هذه اللجنة إحداها للحوار، فهذه الإجراءات والخارطة التي أعلنها، تزكيها تلك القوى الخارجية دون إيلاء أي اعتبار لاعتراضات الأطراف السياسية المناوئة لقيس سعيد، إذ لا اعتبار للبيانات التي يصدرها أي طرف خارجي بين الفينة والأخرى، فهي الحريصة على شكلية النظام والمتمثل خاصة في وجود برلمان وهياكل ولجان.

ولئن وقعت، أيضا، الأطراف السياسية الأخرى «خصوم» قيس سعيد، في وحل إثبات جدوى الحوار الموسع وضرورة المشاركة فيه وحيويته بزعم إخراج البلاد من أزمتها السياسية وأن خلاص البلاد من وضعها المتردي موقوف على مشاركتها قيس سعيد «حواره» الوطني. وأن مواقفه وآلية إدارته لشؤون البلاد تشكل خطرا جاثما على البلاد والعباد وتهديدا للسلم الاجتماعي، فقد نجحت هي أيضا، في تحطيم صورة الفارس النبيل التي نُحتت له أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، حتى لم يكد أحد ما زال يرى خيرا فيما يأتيه من فعل، أو يرجو نفعا فيما يقول.

إلا أن المتابعة الدقيقة لمختلف تطورات الشأن التونسي والنظرة الفاحصة لدقائقها، سواء تعلق الأمر

بقيس سعيد ومن أظهر مشايعته فيما ذهب إليه، نكاية في خصم سياسي، أو تعلق بمن أنكر عليه انفراده بالسلطة وتفرده بالقرار، واتخذ من ذلك رأس حربة في الهجوم عليه للتدليل على حتمية فشل عملية الحوار وعدم الإقرار بما سيترتب عنها من نتائج، فإن الوضع يكشف عن مؤامرة خطيرة تدبرها قوى الهيمنة الخارجية وتنفذها عصبة من الفاعلين الحقيقيين وذلك بالدفع بالرأي العام على القبول والتسليم بأن الحوار في حد ذاته، بين تلك العصبة، هو المخرج الوحيد من الخطر الذي تردت فيه البلاد وذلك:

أولا: بإطالة أمد انتظاره، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية واستشراء البطالة بين مختلف القوى العاملة، وفحش غلاء أسباب العيش.

ثانيا: إلجاء الناس إلى اليأس من أي حل إلا بقبول الإصلاحات التي يطالب بها المانحون الدوليون والمفاوض باسمهم، صندوق النقد الدولي، الذي يمطط في حبل المفاوضات مع حكومة لا اعتبار لها.

ثالثا: الدفع نحو القبول بعدم دعوة حركة النهضة « الإسلامية» ومن يدور في الفلك، خاصة بعد مسرحية الجلسة الافتراضية لبرلمان جمدت أعماله.

رابعا: التحذير من كل ما يوحي بالعودة إلى ما يسمى ب « ما قبل ٢٥ جويلية »، وتجريم كل من يدفع بالأوضاع العانة إلى النزاع حول الشرعية، تلك الشرعية التي مَنحت لقيس سعيد حتى أنه لا أحد يمكنه أن يستشرف ما يدور في خلده وا يخطط له حول النظام السياسي والقوانين التي تضبطه، كحديثه عن « جمهورية جديدة «هكذا على الإطلاق، بما تعنيه من نظام حكم وقانون انتخابي وتنظيم للحياة السياسية وما تشمله من أحزاب سياسية وجمعيات، بعد استشارة حدد هو شروطها وظروف سيرها وزكى وحده نتائجها.

تأتي هذه المؤامرة وما حف بها من مناورات في ظل الضغوط المعيشية القاسية التي تُسلط عل أهل تونس، للإذعان والتسليم بالحلول التي ستفرض عليهم للإشغال والإلهاء عن الحلول والمعالجات التي توفرها الأحكام الشرعية للمسلمين حملة العقيدة الإسلامية، الذين بدأت نفوسهم تعي عليها وتهفو إليها، وأفئدتهم تصفو لقبولها والبراءة مما سواها، وعقولهم باتت تعيها وتدرك المكر السيئ الذي تمكره قوى الاستكبار العالمي بدينهم وشريعة رب العالمين.

فما معنى أن يوكل أمر النظر في مصائر الناس من جديد، إلى ما يسمى بالمنظمات الوطنية: اتحاد الصناعة والتجارة، واتحاد العمال، والتحاد المحامين، ورابطة حقوق الإنسان ن وهي التي لم يجف مداد حبر حوارها الأول، وهي، لم «تنعم» بعد بطعم جائزة «نوبلها» التي وشحت بها قوى الاستعمار العالمية، صدور قياداتها، رغم كل المآسي التي يتجرعها الناس اليوم، جراء حوارهم الذي يريدون تكراره علينا، إلا أن يقصى الإسلام من حياة الناس وتنظيمها.

فأي شيء أقبح من أن ينصب العبد نفسه مكان خالق الكون، ليشرع لعباده الذين خلقهم وفطرهم على فطرة ارتضاها لهم، وشرع لهم ما يصلح حالهم، وقد حذرنا سبحانه وتعالى في محكم التنزيل بقوله: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ: يونس (٥٩). فمن سلّطكم على خلقه لتسوموهم بما تسول لكم أهواؤكم، بل طاعة لمن عادى الله ورسوله والمؤمنين، وهو القائل سبحانه:

«قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ» البقرة (140)

أ. عبد الرؤوف العامري

المهندس وسام الأطرش

تونس، بين موجة الحرائق وسياسة الأرض المحروقة

مسار «التصحيح» وجبهة «الخلاص»: صراع الديكة

بين تصاعد حدّة خطاب التهديد والوعيد الذي يطلقه زعيم مسار «التصحيح» ورئيس الدولة المترنّحة في تونس من جهة، ودعوات فتح دكاكين سياسية جديدة متمسكة بقشة الديمقراطيّة وحريصة على تشكيل جبهات الخلاص والإنقاذ من جهة أخرى، اندلعت في مختلف أرجاء البلاد موجة من الحرائق المتتالية، لتنغص على أبناء هذا الشعب فرحتهم بالعيد، وتزيدهم لوعة وحرقة على مصير بلدهم ومستقبل أبنائهم في ظل تصاعد لهيب الأسعار واكتواء الناس بنار الإجراءات الرأسمالية الجائرة التي تمليها مؤسسات النهب الدولي، إمعانا في اغتيال البلد اقتصاديا وإعلان إفلاسه بشكل رسمي. هذا دون أن ننسى حالة الطوارئ التي تعيشها البلاد رسميّا منذ سنوات...

وفي الوقت الذي تشير فيه الأحداث والسياقات بقوة إلى أنها حرائق مفتعلة وجرائم منظمة وليست حوادث تلقائية، فإنّ كلا الطرفين المتنازعين والمتصارعين على رفات الدولة التونسية المتآكلة، لم يدّخرا جهدا في خدمة الأطراف الدولية المتربصة بالبلاد والعباد، حيث يصرّ كلّ منهما على اتهام الآخر وتخوينه، وعلى تأزيم الوضع وتجييش الشارع عبر استعمال خطاب التقسيم والفرقة وإشعال نار الفتنة، (والفتنة أشدّ من القتل) ما يفتح الباب على مصراعيه أمام تدخل قوى الاستعمار الدولي.

فبينما اتهم الرئيس قيس سعيد بشكل مباشر «جبهة الخلاص الوطني» بالوقوف وراء الحرائق التي شهدتها البلاد مؤخرا، دون انتظار نتائج التحقيق، وذلك خلال زيارة أجراها إلى مقر وزارة الداخلية واجتماعه مع الوزير توفيق شرف الدين، وعدد من القادة الأمنيين، حيث أكّد أن «هؤلاء يتبعون سياسة الأرض المحروقة ويريدون حرق البلاد»، اعتبر القيادي البارز في حركة النهضة رفيق عبد السلام بأن جرائم الحرق العبثي تشير بأصابع الاتهام رأسا إلى التنسيقات المرتبطة بالقصر وهي التي تتصيد فرص بث الفوضى ومازالت تصول وتجول، وتهدد التونسيين بالويل والثبور وعظائم الأمور، بل أضاف بأن التسريبات متأتية من مديرة الديوان التي اختارها الرئيس بمحض إرادته وأنهي مهامها أيضا بمحض إرادته، وأن الصراعات تدور بين الشقوق المحيطة به من كل حدب وصوب، ومع ذلك فإن القصف العشوائي ومنسوب الغضب المرفق بالسب والتهديد موجه لرئيس جبهة الخلاص الوطني الأستاذ نجيب الشابي ولحركة النهضة (التي تم حرق مقرها بالعاصمة منذ أشهر قليلة).

ثم ختم تعليقه على كلمة الرئيس قيس سعيد من مقر وزارة الداخلية بالقول: «هذا شيء يعجز العقل عن فهمه، ولا يقوى المنطق السليم عن تفسيره، لكن للأسف هذه هي الظاهرة القيسية الفريدة من نوعها في تونس، ولله في خلقه شؤون».

هكذا تستمر البلاد في السير على وقع هذا الانقسام الحاد منذ انطلاق مسار 25 جويلية، لتتكاثر الفضائح السياسية وتكبُر المعارك السياسية في البلاد وتتدحرج مثل كرة الثلج، دون أن يدرك أحد متى وكيف ستكون لحظة الارتطام بالحائط. بل يُواصل الجميع الغرق في مستنقع الرداءة السياسية وقذارة اللعبة الديمقراطية دون أدنى اعتبار بدروس الماضي، وتتظافر جهود أدوات الصراع السياسي في الإبقاء على هذا النظام الرأسمالي بوجهه العلماني القبيح متحكما في علاقات الناس ومعاشاتهم وأرزاقهم، وتُمسح جرائم هذا النظام الفاسد فيمن تداولوا على الحكم، مع أنه الخطر الداهم بل الخطر الجاثم على صدور أهل تونس منذ تنصيب بورقيبة.

الشعب يريد والغرب يريد

إنّ ما يجري اليوم على أهل تونس طيلة هذه السنوات، من مكر الدوائر الاستعمارية ووكلائهم في الداخل، ومن عقاب جماعي على خيار الثورة ضد نظام بن علي، لهو مخطط غربي خبيث يسعى إلى الانتقام من البلد الذي أطلق شرارة الثورات في أمة الإسلام.

أما الهدف من هذا المخطط فهو ثلاثة أمور:

أولا: الحيلولة دون إحداث تغيير جذري على أساس الإسلام يكون مثالا للحكم الرشيد ونموذجا مُتّبعا في المنطقة للخروج من دائرة التبعية الغربية ومن فلك النظام الرأسمالي العالمي.

ثانيا: منع عودة تونس إلى حاضنتها الطبيعية ضمن كيان الأمة الإسلامية، وبالتالي الحفاظ على واقع التقسيم وعلى منظومة سايكس-بيكو المتهاوية والتي قامت ضدها الثورات.

ثالثا: إطالة عمر النظام القائم ومنع سقوطه خدمة لمصالح الكافر المستعمر الذي يختار أنجب العملاء المتنافسين على إنقاذ هذا النظام، (بغض النظر عن جهة هذا المستعمر لأن ملّة الكفر واحدة).

وأما طريقة ذلك، فهو تخدير الشعب (وخاصّة قواه الحيّة) بدُقنٍ موضعية تُغيّب عنه الوعي بالإسلام وأحكامه وبطريقة الإسلام في التغيير، بحيث تنعدم قدرة الشعب على إدراك سبيل خلاصه وبالتالي قدرته على التحرك الجماعي في اتجاه الخلاص الجماعي الذي ينهي الحالة المرضية التي صارت عليها الأمة منذ غياب سلطان الإسلام.

هنا نأتي إلى العقار السرّي التكتيكي للرأسمالية المعاصرة، الذي صاغه الخبير الاقتصادي «ميلتون فريدمان» وهو ما بات يُعرف بـ» نظريّة الصدمة»...

يكفي في هذا الصدد استحضار أن أوّل بلد تم تطبيق نظرية الصدمة عليه هو» تشيلي» الذي كان نظام الاقتصاد فيه شيوعيّا. حيث بدأ الأمر بتدبير انقلاب عسكري فيه دعمته الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة نيكسون. ثم بعد الانقلاب جاءت الصدمة: انخفاض في قيمة العملة، ارتفاع معدلات التضخم والغرق في الديون وانتشار الفساد وارتفاع في مستويات البطالة، انتشار الشغب، واعتقالات تعسفية، وخطف علني في وضح النهار، وفوضى عارمة في البلاد، كانت البلاد تسير مسرعة نحو الهاوية حتى أُصيب الناس بالشلل في التفكير والفهم فلم يعودوا يفهمون ماذا يجري ولماذا وكيف الخلاص!

في لحظة «الصدمة» هذه تم عرض الحلول الممنهجة الواضحة العملية التي ستنقذ البلدَ من الكارثة وذلك بأن تتحول تشيلي إلى اقتصاد السوق الحرة، أي أن ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد بشكل كامل. نفس النظرية تم تطبيقها على دول أخرى مثل الأرجنتين والبرازيل مرورا بالعراق ووصولا إلى لبنان.

اليوم في عهد العملات الرقمية والاقتصاد الوهمي، نسير بشكل جنوني نحو فرض نموذج ليبرالي متوحش يأكل الأخضر واليابس، ويكدس ثروة العالم بأيدي طغمة من أثرياء الغرب، وما سياسة الأرض المحروقة وإلهاء الرأي العام بالصراعات الشكلية الجانبية إلا جزء من مذهب رأسمالية الكوارث وطريقة لصعق الشعوب وتعريضها لصدمات متتالية تخضعها للحلول التي يمليها أرباب الرأسمالية العالمية ممن يرون في المشروع الحضاري الإسلامي تهديدا حقيقيا على الحضارة الغربية وعلى وجودهم، ولذلك لم يجد هؤلاء طريقة لخوض معركة البقاء أفضل من تدمير أوطاننا وسلب أحلامنا. فهل ستعي القوى الحيّة في تونس، على حقيقة هذا المخطط الشيطاني فتدرك سبيل خلاصها وتلتف حول من يقودها في مسار إتمام الثورة بالإسلام؟

سبيل الخلاص

ختاما، وجب التذكير بأن الدولة الإسلامية ليست مشروعا يتبخر في سجون الظالمين، ولا مجرّد شعار لحملة انتخابية ولا خيالاً يداعب الأحلام؛ إنّما هي حقيقة امتلأت بها جوانب التاريخ في مدى ثلاثة عشر قرناً. كانت كذلك في الماضي، وتكون كذلك في المستقبل القريب، لأنّ عوامل وجودها أقوى من أن ينكرها الزمن، أو يقوى على مصارعتها، وقد امتلأت بها اليوم العقول المستنيرة والقلوب الصادقة، وهي أمنية الأمة الإسلامية المتعطشة لتحرير فلسطين ولرفع راية الإسلام ونشر دعوته في ربوع الأرض.

وليست الدولة الإسلامية رغبة تستأثر بالنفوس عن هوى لمجرد التموقع السياسي، بل هي فرض أوجبه الله على المسلمين، وأمرهم أن يقوموا به، وحذرهم عذابه إن هم قصروا في أدائه. فكيف يُرضون ربهم والعزة في بلادهم ليست لله ولا لرسوله ولا للمؤمنين؟ وكيف ينجون من عذابه وهم لا يقيمون دولة تجهز الجيوش وتحمي الثغور، وتذود عن الأرض والعرض، وتنفذ حدود الله، وتحكم بما أنزل الله؟

قال تعالى: وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ. (المائدة / 50-49)

إن الخلافة هي سبيل الخلاص، وطريق النهضة، وهي وحدها منقذة البشرية من جحيم الرأسمالية ومن اضمحلال الديمقراطية، فهي وعد من الله وبشرى من نبيّه صلى الله عليه وسلم. أما ما سواها، فهو ليس إلا عناوين فضفاضة وشعارات خادعة، تدّعي النهضة والخلاص والإنقاذ، وتسير في ركب النظام الرأسمالي العلماني إرضاء للكفار المستعمرين، لتصبح نارا حارقة في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ». (النور / 39).

الرئيس سعيّد سيضع دستورا للمسلمين في تونس لكنّه غير إسلاميّ

في لقاء قيس سعيّد بأستاذ القانون صادق بلعيد، أكد الرئيس التونسي قيس سعيّد، الأربعاء 4 ماي 2022، أنّ المشاركة في "اللجنة الوطنية لتأسيس جمهورية جديدة" ستكون مفتوحة لمن ساند "مسار التصحيح"، وأنّ أعمال هذه اللجنة استشارية وستقدم مقترحاتها بناء على نتائج الاستشارة الإلكترونية.

وجاء في بلاغ لرئاسة الجمهورية، أنّ هذه اللجنة ستنقسم بدورها إلى لجنتين، إحداهما للإصلاحات الدستورية والسياسية والثانية للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وكان الرئيس قيس سعيّد، قد قال مساء الأحد 1 ماي 2022، في كلمة ألقاها من قصر قرطاج، إنه سيشكل لجنة "بهدف الإعداد لتأسيس جمهورية جديدة، تنهي أعمالها في ظرف وجيز، في ظرف أيام معدودات"، وفقه.

وأضاف أن "اللجنة ستتشكل من هيئتين إحداهما ستخصص للحوار"، موضحًا أن المنظمات الوطنية الأربعة ستكون ممثلة في الحوار لكنه لن يضم معارضيه كما سبق أن تحدث سابقًا.

وتابع "سيعرض ما تم إعداده على الشعب في استفتاء يوم 25 جويلية القادم"، مشددًا على أن "الحوار لن يكون كالحوارات سابقًا وسيكون مفتوحًا لمن انخرطوا صادقين في حركة التصحيح التي انطلقت في 25 من جويلية الماضي ولن يكون مفتوحًا لمن باعوا أنفسهم ولا وطنية لهم".

التحرير:

لجنة تنبثق عنها لجنة ولجنة ... من أجل ماذا؟ من أجل وضع دستور جديد للبلاد.

ما نذكره هنا أنّ وضع دستور جديد للبلاد ليس موضع خلاف بين الرئيس ومعارضيه، إنّما الخلاف على من سيضعُه؟ ومن سيُشارك في وضعه؟

والسّؤال هنا ما الفرق؟ بماذا سيختلف دستور قيس سعيّد عن دستور 2014؟

دستور 2014 وضعه مجموعة من البشر تحت إشراف الدّول الغربيّة العلمانيّة، قطع على تونس ثورتها، وساقها سوقا إلى التبعيّة للغرب كما كانت زمن بورقيبة وبن علي. فهل سيكون دستور قيس سعيّد بعيدا عن هذا الإشراف الغربي، وهل سيُحرّر تونس من التبعيّة الذّليلة؟

الجواب: قطعا لا.

فالرئيس ومن يحيط به من أساتذة للقانون الدّستوري، علمانيّون منبهرون بالأنظمة القانونيّة الغربيّة بل هم أكثر علمانيّة من العلمانيين الغربيين أنفسهم. وعمليّة التّشريع عندهم ليست إلا نقلا (بتصرّف) عن الدّساتير الغربيّة.

اللجان التي سيُشكّلها الرئيس، هي مجموعة من العلمانيين من تلاميذ الغرب ولا يتصرّفون إلّا بما يوافق عليه الغرب، وخاصّة في مسألة الإسلام، فالغربيّون تدخّلوا بشكل مباشر في دستور 2014 وفرضوا إقصاء الإسلام جملة وتفصيلا، وجماعة الرئيس تصرّح تصريحا بأنّها ستواصل إبعاد الإسلام.

إذن فالجماعة سيضعون دستورا غير إسلاميّ للمسلمين. أليس هذا عجيبا غريبا؟؟؟

لماذا الإصرار على إبعاد الإسلام ومحو كلّ ذكر له من التشريع والتقنين؟

إنّها التبعيّة الذّليلة، للغرب، فالرئيس قيس سعيّد علمانيّ سيُغيّر دستورا علمانيّا بآخر علمانيّ لا يأبه للإسلام ولا للمسلمين. فهل هو يخدم مصلحة المسلمين؟

وشهد شاهد من أهلها

الزكراوي: سينتهي الدستور الجديد بانتهاء حكم قيس سعيّد

أكد أستاذ القانون العام الصغير الزكراوي، يوم الأربعاء 4 ماي 2022، أنّ "كتابة دستور جديد لا يعني التأسيسي لجمهورية جديدة، لأنها قبل أن تكون نصوصًا، هي مجموعة من القيم ناضلت من أجلها شعوب، وتمشي سعيّد غير ذلك، ويبدو أن هناك نسخة كتبها بنفسه ويريد من خلال تشكيل لجنة تأسيس جمهورية جديدة إضفاء نوع من المشروعية على تمشّيه".

وقال الزكراوي لإذاعة "موزاييك أف أم": "أتصوّر أنه لا أحد يحترم نفسه من رجال القانون سيقبل بأن يكون عضوًا وشاهد زور في هذه اللجنة، وهو يعرف بصفة مسبقة أن النصوص جاهزة.. وهذه سابقة خطيرة، وهذا التمشّي لا يؤسس لديمومة، وإنما فقط يؤسس للفترة التي سيحكم فيها سعيّد تونس فقط، وبعد بانتهاء حكم قيس سعيّد سينتهي الدستور الجديد، وهذا ما نعيبه عليه" حسب وصفه.

ورجّح الزكراوي أن يعود سعيّد بالأساس في دستوره الجديد إلى دستور 1959، وقال: "لا معنى للتحليل القانوني لأنّ سعيّد خرج أصلًا من حالة الاستثناء، وتحرّر من كل المبادئ، وهو ذاهب إلى المرور بالقوة، وهذا المسار لن يعمّر طويلًا، وسيكون حوارًا شكليًا وأدعوه إلى مراجعة رزنامته، فلماذا سنة ونصف في حالة الاستثناء، إن كانت 3 أشهر كافية لكتابة دستور؟ هو يناقض نفسه بهذا"

وتساءل أستاذ القانون العام: "لسعيّد صلاحيات فرعونية ماذا فعل بها؟ استفتاء 25 جويلية 2022، مآله الفشل كما فشلت الاستشارة، التي لم يأخذ سعيّد العبرة من فشلها، وهناك مأزق، فاستفتاء تشارك فيه نسبة قليلة في مرحلة تأسيسية سيكون فاقدًا للمشروعية، ناهيك عن أنّ المزاج العام لا يسمح بتنظيم استفتاء أصلًا، بما يجعل المسار يحمل في طيّاته أزمات قادمة وبذور نهايته" وفق تصريحه.

وشدّد أستاذ القانون العام على أنّه لا أحد يعرف طبيعة نص الدستور الجديد، "لكن الثابت والمؤكد أنّ النصوص جاهزة، لأنّ الفصل 22 من الأمر 117 ينصّ على أنّ رئيس الجمهورية يتولّى إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة، وأعتقد أنّ سعيّد كتب دستورًا بمفرده، إذ لا يمكن كتابة دستور في أيام معدودات، وقد دخلنا بهذا في منطق الارتجال، ولا يمكن تأسيس جمهورية في ظرف 3 أسابيع أو أقل، فهذا استهزاء بمؤسسات الدولة" وفقه.

التحرير:

وشهد شاهد من أهلها، هذا المتحدّث (الزكراوي) كان أحد المدافعين المتحمّسين عن قيس سعيّد وإجراءاته، شهد أنّ الرئيس يتصرّف كالفرعون (لا أريكم إلا ما أرى)، الدّستور الجديد سيكون من وضع سعيّد نفسه، واتّخذ لذلك لجانا مهمّتها استشاريّة فقط، وعليه ستكون مهمّة هاته اللجان هي مجرّد تزكية ما يقوم به الرئيس. (شهادة زور)

الإشارة الثانية التي أشار إليها الزكراوي، هي انتهاء الرئيس، وانتهاء دستوره. فإذا كان الرئيس يتصرّف منفردا بعد أن أبعد عنه كلّ مساندِيه والمتحمّسين له إلا بعضا من "شهود الزّور" فإنّ الدّستور الجديد لا يملك مقوّمات الاستمرار، سياسيّا على الأقلّ فالجميع يرفضه من الآن، ولكنّ الرئيس ماض في طريقه. وهذا لا معنى له إلّا أنّ وضع دستور جديد للبلاد ليس إلا ألهية جديدة يتلهّى بها الشّعب، ففي الوقت الذي تُحاك لتونس قيود العبوديّة لتونس في أروقة صندوق النّقد الدّولي والبنك العالمي، بأيدي الرئيس وحكومته، وفي الوقت الذي يتمّ فيه التطبيع مع كيان يهود الصّهيون حيث أرسل الرئيس وزير دفاعه ليشارك وزير الحرب الصهيوني في اجتماع النّاتو، في هذا الوقت ترتفع الأصوات حول الدّستور الجديد، أليس هذا غريبا؟ أليس وراء الأكمة ما وراءها؟

الدّستور الجديد لن يُقبل، وكلام الزكراوي هو ترديد لما يقوله كلّ الوسط السياسي العلماني سواء من كان مساندا للرئيس أو من كان مخالفا له. فهل يعني هذا أنّ الاستفتاء سيفشل؟

وإذا كنّا نعلم علما أنّ الاستفتاء كالانتخاب، هي عمليّات معقّدة يتمّ من خلالها التحكّم في أصوات النّاس وتوجيهها حسب رغبة القوى المؤثّرة والمتصرّفة في البلاد (حكما واقتصادا) وإذا كنّا نعلم علما أنّ تونس يتحكّم فيها المستعمر الأوروبيّ، وهذا يعني أنّ الاستفتاء يتحكّم فيه الأوروبيّون كما تحكّموا في كلّ نتائج الانتخابات السّابقة. وكلام الزكراوي وكلّ الوسط السياسي هو إيذان بأنّ الاستفتاء سيفشل كما فشلت الاستشارة الإليكترونيّة التي يصرّ عليها الرئيس من دون كلّ الوسط السياسي.

فماذا بعد فشل الاستفتاء؟ وهل سيكون إفشال الاستفتاء أو إجراؤه لإبطال دستور الرئيس هو بمثابة الإخراج المسرحي (الدرامي) لنهاية مرحلة قيس سعيّد؟ ومن ثمّ الإعلان عن حوار شامل غير شكليّ لإنهاء الصّراعات ومن ثمّ الإعلان عن نهاية الثّورة. وأنّه ليس في الإمكان أبدع ممّا كان، وأنّ على التّونسيين الرضا بقدرهم المحتوم التبعيّة الذليلة للغرب؟؟؟

وأنّ الثّورة لم توصلهم إلا إلى الخراب. هذا ما يُراد وهذا ما تفضحه التّصريحات والشهادات...

فماذا سيقول أهل تونس؟ هل سيواصلون الاستماع إلى هؤلاء العلمانيين الذين عشقوا الغرب، ولا يرون تونس إلا جزء منه؟

أم سيواصلون ثورتهم لقلع العلمانيّة من جذورها وبالتالي قلع أسباب التبعيّة الفكريّة والتشريعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة للمستعمر؟

ألقاب مملكة في غير موضعها كالهرّ يحكي انتفاخا صولة الأسد

باشاغا: حكومتنا ستمارس مهامها من سرت إذا تعذر دخول طرابلس سلما والخلاف في ليبيا هو بين دول تتصارع على الساحة ولكل دولة مصلحتها

خلال كلمة ألقاها في حفل بمجمع قاعات "واغادوغو" بمدينة سرت يوم الأربعاء 4 ماي، بثتها فضائيات ليبية، قال رئيس الحكومة الليبية المكلف من مجلس النواب فتحي باشاغا: إن حكومته ستمارس مهامها من مدينة سرت وسط البلاد، إذا كان هناك احتمال لوقوع قتال عند دخول العاصمة طرابلس.

وأوضح باشاغا أن حكومته ترغب في ممارسة مهامها من العاصمة طرابلس دون سقوط قطرة دم واحدة، ولكن إن كان هناك احتمال لوقوع ذلك، فسوف تمارس مهامها من مدينة سرت.

واعتبر أن الخلاف في ليبيا هو "بين دول تتصارع على الساحة ولكل دولة مصلحتها، خلافنا لا يتعدى ٪20، ومهما اختلفنا نحن الليبيين سنرجع لبعضنا لأن مرجعيتنا الوطن".

وقال إنه أطلق مبادرة من أجل الحوار هدفها نبذ الخلافات ولمّ شمل الليبيين وإنهاء الصراع والتداول السلمي للسلطة، لاحتواء كل الأطراف دون استخدام القوة، معتبرا أن حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة "منتهية الولاية، سدت كل الطرق للوصول إلى الانتخابات".

واعتبر أن سبب فشل الانتخابات هو "عدم امتثال الدبيبة للقانون الذي ينص على أن المرشح للرئاسة يجب أن يقدم استقالته أو يأخذ إجازة قبل ذلك بثلاثة أشهر".

التحرير:

باشاغا هذا يزعم أنّ له حكومة، وأنّه سيمارس صلاحيّاته من سرت. وهو عاجز عن الدّخول إلى العاصمة، فكيف سيمارس صلاحيّاته وجزء من ليبيا لا يستطيع دخوله؟

يقول باشاغا أنّ الصّراع في ليبيا هو صراع بين دول، والمتابع لأحوال ليبيا منذ القذّافي يعرف أنّ الدّول المتصارعة على ليبيا هي بريطانيا وأمريكا. فبريطانيا صاحبة النّفوذ في ليبيا منذ الملك إدريس، أمّا أمريكا فاستغلّت الثّورة ومقتل القذّافي من أجل أن تأخذ حصّة في ليبيا تحاول افتكاكها من بريطانيا فحرّكت عميلها خليفة حفتر ثمّ أقحمت تركيا وروسيا، ممّ ضمن لها السيطرة على الجانب الشّرقي من ليبيا

أمّا حال باشاغا فيؤكّد أنّه أحد أطراف هذا الصّراع، وما حديثه عن الانتخابات والمصالحة وأنّ الخلاف بين الليبيين لا يتجاوز العشرين بالمائة، إلا دليل على أنّه يخدم وكالة عن أحد الطّرفين بينما عبد الحميد الدبيبة يخدم الجانب الآخر.

الحصاد المرّ للمساعدات الأمريكيّة المسمومة
بلينكن وزير المستعمرات الأمريكي، يضع شروطا لحصول تونس على مساعدات دولية..

قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن على تونس معالجة المخاوف بشأن الديمقراطية إذا كانت تريد دعما ماليا هي "بأمسّ الحاجة إليه"، وانتقد الإجراءات الأحادية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد.

وأعرب وزير الخارجية الأميركي عن قلق بلاده من الوضع السياسي في تونس. وأضاف في إفادة أمام لجنة المخصصات بمجلس النواب الأميركي أن حل البرلمان وغياب الشفافية في عملية الإصلاح والتجاوزات التي ترتكب ضد المدنيين وحرية التعبير، تؤثر على المساعدات الأميركية لتونس.

وجاء في كلمة الوزير الأميركي "أشارككم القلق بشأن القرار الأحادي لحل البرلمان. وقد تحدثت مع الرئيس سعيّد لعدة مرات حول هذا الشأن. ونحن نضغط من أجل عملية إصلاح شاملة وشفافة تضم الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني".

وأضاف بلينكن أن الرئيس التونسي التزم بإجراء استفتاء في جويلية وانتخابات برلمانية في ديسمبر، "وكان بإمكانه التحرك بشكل أسرع، لكن على تونس التمسك بتلك المواعيد على الأقل".

وأشار إلى أنه تم إجراء استشارة إلكترونية حول الإصلاحات الدستورية في تونس، قائلا إن نسبة المشاركة فيها ضعيفة وبلغت حوالي 6٪، وهي نسبة لا تعكس مسارا شاملا للإصلاح.

وتحدث وزير الخارجية الأميركي عن استخدام المحاكم العسكرية لمقاضاة المدنيين، ولا سيما في قضايا تتعلق بحرية التعبير، وقال "رأينا التعدي على المجتمع المدني وعلى استقلال القضاء. كل هذه العوامل تؤثر على مساعداتنا".

وأعرب الوزير الأميركي عن قلقه بشأن استحواذ الرئيس قيس سعيد على السلطة. وقال إن تونس بحاجة "على الأقل" إلى المضي قدما في الانتخابات البرلمانية الموعودة في نهاية العام.

وأضاف "ما يحدث حاليا جعلهم يخرجون عن المسار الصحيح". وتابع "أوضحنا أننا يمكن أن نقدم دعمنا، لكننا بحاجة لرؤية تونس تعود إلى المسار الذي كانت عليه". (وكالات)

التحرير:

أمريكا ما انفكّت تتدخّل في شؤون تونس، استغلّت ضعف الدّولة وضعف القائمين عليها، وأقحمت نفسها بالقوّة ففرضت المساعدات، لتجد مدخلا للتدخّل في شؤون تونس تحت ستار المساعدة.

في البداية أعطت أمريكا "المساعدات" لتونس وشرطها الوحيد تطبيق الدّيمقراطيّة (وإبعاد الإسلام)، فتهافت العلمانيّون على تلك المساعدات الأمريكيّة رغم هزالها، تهافت الفراش حول النّار، ولمّا اشتدّت الأزمة بتونس ازدادت الشّروط الأمريكيّة، وكشّر الأمريكي عن أنيابه، وقول وزير المستعمرات الأمريكي، لا يعني أنّه سيبتعد عن تونس بل يعني أنّه سيزيد الضغوط وسيزيد الشروط مستغلّا اشتداد الأزمة (وبخاصّة الأزمة الماليّة) من أجل مزيد من النّفوذ والهيمنة.

وقد جاء تصريح هذا الوزير في الوقت الذي أرسل فيه الرئيس وزير الاقتصاد إلى واشنطن ليستجدي صندوق النّقد والبنك العالميين.

والنّتيجة، هل سيكون قرار حكومة الرئيس مستقلّا؟ هل سيرفضون تدخّل أمريكا؟

يزعم البعض أنّ الرئيس رافض للتدخّل الأمريكي ومنزعج منه، ولكنّه رفض لا يتعدّى المزايدات الكلاميّة لأنّ الأفعال تكذّبه بل تفضحه، وإلّا فماذا يفعل وزراء الرئيس في واشنطن في أروقة البنك العالمي؟

هذا هو الحصاد المرّ للتهافت على مساعدات هزيلة مسمومة من عدوّ؟ ذلّ وهوان

فإلى متى يحكمنا أشباه حكّام لا يُحسنون إلا إذلالنا ولا يُحسنون إلا جعلنا عبيدا لأعدائنا؟

السّلطة في تونس ومفتيها، لا يأبهون لشعائر اللّه

أخرج البخاري في صحيحه من طريق محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي ﷺ أو قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

وعملا بالحكم الشرعي و بعد تحرّي هلال شوال في ليلة الأحد 29 من رمضان 1443 (30/04/2022) ثبتت رؤية الهلال رؤيةً شرعيةً في بعض بلاد المسلمين، فكان الحكم الشرعي أن يوم الأحد هو أول أيام شهر شوال وهو يوم عيد الفطر وهو ما بينه حزب التحرير امتثالا لأمر الله، ولكنّ الأنظمة المجرمة وأذنابهم لا يريدون للأمة خيرا ولا التزاما بالحكم الشرعي ويتخذون لذلك حججا واهية لا أصل لها للهجوم على الحزب.

فقد أعلن المفتي في تونس أن الأحد هو المتمم لشهر رمضان. وهنا نسأل على ماذا اعتمد هذا المفتي؟! هل اعتمد على وحدة المطالع والتنسيق مع بقيّة بلاد المسلمين كما قال في بيانه المتلفز حين أعلن عن دخول شهر رمضان؟ المفتي في تونس يعتمد مقياسين مختلفين في إثبات رؤية الهلال، ذلك أنّه بعد أن استند إلى وحدة المطالع في إثبات دخول رمضان، اكتفى بأنّ رؤية هلال شوّال لم تثبت وسكت.

أجمع العلماء على اعتماد وحدة المطالع فإذا ثبتت رؤية الهلال وفق شهادة الشهود المسلمين العدول الثّقات في أي بلد من بلاد المسلمين فإن ذلك يوجب الصيام والإفطار على المسلمين في البلاد الأخرى، فإن كان الأمر كذلك فهل أفغانستان التي بيّنت ووثقت الرؤيا وفق الأصول الشرعية هي وغيرها من بلاد المسلمين ليست بلادا للمسلمين في نظر المفتي وسلطته؟ وهل هي بلاد كفر؟ وهل المطلع محصور بالسعودية؟!!

وإن كانوا يأخذون بالحسابات الفلكية التي تقول إن الرؤية مستحيلة ليلة الأحد، فلماذا تحروا الهلال في تونس وبلاد الحجاز وغيرها من البلدان؟! فهل كان الهدف تكذيب الرؤية إن حصلت؟! وهل باتت الحسابات الفلكية، بعد أن رفض المسلمون الأخذ بها في الإثبات عملا بالحكم الشرعي، هل باتت أداة للنفي والتكذيب لتصبح هي المحدد للصيام والإفطار؟! فإن كان الأمر كذلك فما قيمة التحري بمنظورهم وكيف يستقيم التحري مع استحالة الرؤية وما قيمة الرؤية في هذه الحالة؟! ولماذا لا يصارحون الناس بأخذهم بالحسابات الفلكية إن كان الأمر كذلك؟! ثم ألم يقل الفلكيّون أنه لا يمكن حصول الرؤية في بداية شهر رمضان وحصلت الرؤية وصام الناس؟!!

إن هذا التلاعب الواضح والمفضوح هو تلاعب مقصود لأغراض سياسية هدفها نشر الفرقة بين الأمة وايقاعها في الحرام وجعلها تصوم يوم عيدها وشن هجوم واضح ومقصود على من يلتزم بالحكم الشرعي ويخالف الحكام وأنظمتهم وأسيادهم وشيوخ سلاطينهم.

أليست تونس جديرة بأن يحكمها رجال دولة حقيقيون من أمثال الصحابة والتابعين...؟

أ. محمد زروق

الخبر:

شككت بصحة الرئيس وانتقدت تدخل عائلته.. تسريبات مديرة ديوانه السابقة تشغل الرأي العام في تونس.

التفاصيل: يعيش الشارع التونسي وأوساطه السياسية على وقع تسريبات متواصلة لمقاطع صوتية منسوبة إلى نادية عكاشة مديرة الديوان الرئاسي السابقة للرئيس قيس سعيد، والتي توصف بصندوق أسراره ومهندسة "انقلاب" يوم 25 جويلية وفق وصف معارضيه.

وفيما لم تعرف الجهة التي قامت بتسريب المحادثات الخاصة المنسوبة لنادية عكاشة، أعلنت النيابة العامة فتح تحقيق وإجراء الاختبارات الفنية بخصوص محتوى التسجيلات الصوتية المنسوبة لها.

وتناولت المنسوبة لمديرة ديوان سعيد السابقة، التي توجد حاليا خارج تونس، تفاصيل خاصة وحساسة تتعلق بحياة الرئيس التونسي وصحته النفسية والجسدية، فضلا عن تدخل محيطه العائلي في القرارات السياسية، وعلاقته برؤساء دول وسفراء.

وفي وقت سابق، نفت نادية عكاشة صحة التسريبات المنسوبة إليها، معتبرة أنها مفبركة واستكمال لحملة التشويه بحقها، غير أن زميلتها السابقة في القصر رشيدة النيفر التي ذكرتها نادية بالاسم في التسريبات، أكدت أنها ستضع نفسها على ذمة القضاء للإدلاء بشهادتها.

التعليق:

اعتبرت هذه التسريبات المنسوبة لمن تعتبر "حاملة أسرار الرئيس وظله" بأنها "سقوط أخلاقي مدوٍّ صادر عن محيط الرئيس وممن يعتبرهم ثقاته من الصادقين والمخلصين" -على حد وصف الرئيس لهم- وأن "ما كشفته مديرة ديوان سعيد السابقة يثير القلق ويضاعف المخاوف حول مستقبل البلاد وكيفية إدارة دواليبها" وأنّ جميع من اختارهم الرئيس منذ توليه السلطة من مستشارين ووزراء ورؤساء حكومات انفضوا من حوله، وأثبتت الوقائع قلة كفاءتهم وافتقارهم لصفات رجال الدولة".

هذا الكلام جاء من معارضي الرئيس وخصومه في إدارتهم لمعركتهم السياسية ضدّه القائمة على نشر الفضائح والتسريبات التي تمسّ الأشخاص وبعيدة كلّ البعد عن أيّ مضمون سياسي حيث يعيبون على الرئيس تنصيب مستشارين ووزراء يفتقرون لصفات رجال الدولة، وكأنّ من سبقوهم يحملون تلك الصفات!!. صفات رجال دولة حقيقيين، بل بعد ما يزيد على مائة عام من أفول شمس الدنيا بغياب حكم الإسلام وسلطانه ودولته، تجمدت دماء الأمة في عروقها، وتقطعت السبل بالرعية باغتيال راعيها؛ وبالتالي فقدت الأمّة الإسلامية من تونس حتى جاكرتا رجال دولة حقيقيين مبدعين لديهم العقلية السياسية التي ترعى

مصالح شعوبهم؛ بل صارت الرعاية في دولة "الاستقلال والحداثة" لأذناب المستعمرين وعملائه مثل قيس سعيد ومن سبقه في حكم تونس، وأصبحت بلادنا بلاداً تابعة يحكمها عملاء مأجورون جبناء؛ لا يملكون من أمرهم شيئا فضلا عن حفظ قضايا شعوبهم ومصالحهم. كل أعمالهم وتصريحاتهم وتحركاتهم وقراراتهم وقوانينهم ومراسيمهم لا ترتقي لأن تعتبر أعمالاً سياسية، لأن الأعمال والمواقف السياسية والخطط والأساليب السياسية لا يصممها ولا ينفذها إلا رجال دولة حقيقيون مبدعون؛ وهؤلاء الحكام أبعد ما يكون عن الاتصاف بهذه الصفة الأساسية لرجال الدولة والحكم؛ فهؤلاء ليسوا أكثر من أجراء موظفين بالوكالة تصمم لهم الأعمال السياسية وبعد أن تصدر القرارات من دوائر الحكم الأجنبية الحقيقية في البلد؛ ما عليهم إلا السير اللاإرادي على الخط المرسوم.

ولنا أن نستحضر صوراً مشرقة لرجال الدولة الحقيقيين، الصور التي ملأت جنبات تاريخ المسلمين والتي سطرته بأحرف من نار ونور؛ فكانوا حيثما حلوا وارتحلوا حملة دعوة ورجال دولة ليس عندهم ما يخفونه عن أعين النّاس، رجالا مبدئيين في كل المواقف سواء أكانوا حكاماً أم قضاةً أم قادة جيوش.

فهذه رسل سعد بن أبي وقاص بعد أن دكت جيوشه المدائن وهزمت جيوش فارس وأدالت دولة الأكاسرة وأحرزت الغنائم. هذه رسله تحمل بشرى النصر لعمر بن الخطاب وتحمل لخزينة الدولة خمس الفيء؛ فلما وضع بين يدي رئيس الدولة عمر بن الخطاب نظر إليه بدهشة؛ فقد كان فيه تاج كسرى المرصع بالدرر وثيابه المنسوجة بخيوط الذهب ووشاحه المنظوم بالجواهر وسواراه اللذان لم ترَ العين مثلهما قط وما لا حصر له من النفائس الأخرى. فجعل عمر يقلب هذا الكنز الثمين بقضيب كان بيده؛ ثم التفت إلى من حوله وقال: إن قوماً أدوا هذا لبيت المال لأمناء. فقال علي بن أبي طالب وكان حاضراً: "إنك عففت فعفت رعيتك يا أمير المؤمنين ولو رتعت لرتعوا". وهنا دعا الفاروق سراقة بن مالك فألبسه قميص كسرى وسرواله وقباءه وخفيه وقلده سيفه ومنطقته ووضع على رأسه تاجه وألبسه سواريه. عند ذلك لما رأى المسلمون كيف أن الله أنجز لنبيه وعده الذي وعده لسراقة وهو مهاجر هارب مطلوب. هتف المسلمون الله أكبر الله أكبر الله أكبر، ثم التفت عمر إلى سراقة وقال: "بخٍ بخٍ أعرابي من بني مدلج على رأسه تاج كسرى وفي يديه سواراه، ثم رفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إنك منعت هذا المال رسولك وكان أحب إليك مني وأكرم عليك، ومنعته أبا بكر وكان أحب إليك مني وأكرم عليك، وأعطيتنيه، فأعوذ بك أن تكون قد أعطيتنيه لتمكر بي، ثم لم يقم من مجلسه حتى قسمه بين المسلمين". فلله درك يا سيدي يا عمر بن الخطاب يا فاروق الحق من الباطل.

في الختام

على مدى أكثر من أسبوع، تابع التونسيون تسريبات منسوبة لمديرة الديوان الرئاسي السابقة، كشفت فيها عن الجوانب المخفية من شخصية الرئيس قيس سعيد، وتحكّم عائلته، وخاصة "شقيقة زوجته" بالدولة، وهو ما أعاد الجدل حول "حكم العائلة" الذي كان سائدا في تونس، في ختام فترة حكم كلّ من بورقيبة وبن علي، فهل تعني هذه التّسريبات أنّنا في آخر أيّام قيس سعيّد؟

والتلويح بأنّ الرئيس سعيد "يخشى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهذا ما دفعه للمسارعة إلى تقبيل كتفه عند أول لقاء بينهما" هل يُرادُ منها أنّ الرئيس سعيّد مثل سابقيه لا يقوى على قول لا للعدو، وهو كسابقيه يحكمه الخنوع والاستخذاء على أعتاب عدو الأمة؛ وهو كسابقيه لا يُمارس دور البطولة إلا في ميادين الوهم والأشباح.

في المقابل نحن لا يساورنا أدنى شك بأن قضية إقامة الخلافة على أنقاض هذه الأنظمة المتعفنة بأيدي العاملين لإقامتها من المخلصين الواعين باتت مسألة وقت، وباتت الدعوة إليها أوسع انتشارا من أي وقت مضى، ودعاة الخلافة باتوا أكثر عدداً وأربط جأشاً وأقوى شكيمة وأنقى كياناً، وأعصى على الاستئصال من أي وقت مضى، فإننا على يقين بأن هذه الأنظمة وأدواتها باتت أوهن من بيت العنكبوت أكثر من أي وقت مضى (وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا) (51).

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

معاهدة الحماية (12 ماي 1881)

هل ألغتها وثيقة الاستقلال أم كرّستها..؟؟ (الجزء 1)

إنّ من أخطر المؤشّرات على احتضار الأمم ودخولها في غيبوبة حضاريّة أن تفقد ذاكرتها التّاريخيّة وبوصلتها الثّقافيّة في ما يشخّص طبيًا بداء (ألزهايمر) المميت الذي يعيق الشّعوب عن الوعي بالذّات والإحساس باللحظة السياسيّة واستيعاب أحداثها ومعطياتها..هذا المرض العضال قد يتجسّد على أرض الواقع بعدّة أشكال لعلّ أهمّها:

أوّلا: اللاّمبالاة التي تستهلك الأحداث الجسام والقضايا المصيريّة وتميّعها وتُفقدها شحنتها الرّمزيّة وتجعلها روتينيّة لا تثير مشاعر ولا تحرّك أحاسيس ودونكم مصيبة سقوط الخلافة الإسلاميّة.

ثانيا: انقلاب المفاهيم الذي يشحن الحدث برمزيّات ضديدة ويكسبه دلالة مناقضة لفحواه فيختلّ سلّم الاعتبارات وتتماهى الأفراح والأتراح وتلتبس الأعياد بالنّكبات على غرار التّأريخ للنّهضة العربيّة باجتياح جيوش بونابارت للقاهرة..هذا التّشخيص منزّلا على واقع تونس يقتضي منّا الخضوع لعمليّة إنعاش حضاريّ عبر تنقية الأحداث التّاريخيّة التي تمسّ كياننا وهويّتنا ممّا ران عليها من أدران وشوائب وإدراجها في سياقها السياسيّ الحقيقيّ ثمّ تنزيلها على واقعنا المعيش وصلا للذّاكرة بالحاضر عسى ذلك أن يحرّك السّواكن ويزيل الحجب ويدفع للفعل والتّغيير..في هذا الإطار شهد شهر ماي مفصلا من أهمّ مفاصل تاريخ تونس الحديث ومحطّة من أخطر محطّاته :ففي الثّاني عشر منه سنة 1881م أبرمت اتّفاقيّة الحماية المسمّاة (معاهدة باردو) بين فرنسا الاستعماريّة والإيالة التونسيّة ،وهي جريمة نكراء في حقّ هويّة البلاد والعباد وانتمائهم الثّقافيّ والحضاريّ ،فقد كرّست الاستعمار والتّبعيّة والذّهب والانفصال عن جسم الخلافة واندراس شرع الله من أرض القيروان والزّيتونة. ورغم تواصل مفعولها وفداحة آثارها وتبعاتها على واقعنا الحاليّ إلاّ أنّ ذاكرة سواد التونسيّين (المفرمطة) استهلكتها وألغتها بجريمة أشدّ فداحة منها (الاستقلال)..أمّا الأورام السّرطانيّة التي تشاطر فرنسا قيم اللبراليّة والعلمانيّة فقد لمّعتها وشرعنتها بوصفها (حتميّة تاريخيّة ورسالة حضاريّة ومنفذا لتونس نحو الحداثة التي جسّدها دستور الاستقلال)..وبما أنّها مازالت تلقي بظلالها وضلالها على الحاضر السياسيّ ،من المنعش للذّاكرة التونسيّة أن نعيد تحقيق مناط معاهدة باردو ـ ظرفيّة ومضمونا وسياقات ومآلات ـ وأن نتبيّن موقف التونسيّين منها حكومة وشعبا وأن ننزّلها على توأمها الضّديد (وثيقة الاستقلال) لسنة 1956م :فهل أنّ هذه الأخيرة ألغت مفعول معاهدة الحماية كما يفترض منها أم كرّستها وأعادت صياغة ألفاظها دون تغيير فحواها..؟؟

الظرفيّة التاريخيّة

لقد كانت معاهدة الحماية نتيجة حتميّة لظرفيّة تاريخيّة حرجة متقلّبة عدائيّة محليًا وإقليميًا ودوليًا انحشرت تونس في عنق زجاجتها لأسباب ذاتيّة وأخرى خارجيّة :فعلى المستوى المحلّي شهدت الإيالة التونسيّة في النّصف الثّاني من القرن 19م أزمة خانقة مركّبة (سياسيّة ـ اقتصاديّة ـ اجتماعيّة) ملخّصها ،طبقة سياسيّة فاسدة خائنة جشعة مثّلت بطانة سوء للباي وعينا للكافر المستعمر في قصره نهبت خزينة الدّولة (مصطفى خزندار) ونسّقت مع الأعداء المتربّصين (مصطفى بن إسماعيل) وورّطت الإيالة في دوّامة من الدّيون الربويّة أودت بها إلى الإفلاس والارتهان للبنوك الأوروبيّة ثمّ شيئا فشيئا أفقدتها سيادتها على ماليّتها ومقدّراتها (الكومسيون المالي) وتشاريعها وقوانينها (دستور عهد الأمان)..هذه الأزمة السياسيّة الاقتصاديّة أنتجت أزمة اجتماعيّة أفظع منها :فقد ألقت بكلكلها على رعايا الإيالة وأرهقتهم صعودا ،فعلى إثر مضاعفة المجبى ثار الشّعب بقيادة علي بن غذاهم ودخلت البلاد في دوّامة حرب أهليّة طاحنة قُمعت بشكل دمويّ أتى على أخضرها ويابسها وأفضى بأهلها إلى مجاعة 1865م التي أودت بثلث السّكّان ووسّعت الهوّة بين السّلطة ورعاياها وجعلت البلاد لقمة سائغة مهيّأة للاستعمار..أمّا على المستوى الإقليميّ والدّوليّ فقد تميّزت تلك الفترة بتكالب الدّول الأوروبيّة على استعمار العالم وصراعهم المحموم على اقتسام تركة الرّجل المريض الذي بدأ يتهاوى، وقد بلغ التّنافس على تونس ذروته نظرا لأوضاعها الدّاخليّة الهشّة وموقعها الاستراتيجيّ وما تزخر به من ثروات. وبما أنّها امتداد جغرافي طبيعيّ للبرزخ الإيطاليّ ومتاخمة في نفس الوقت للجزائر الفرنسيّة فقد احتدم الصّراع بين فرنسا وإيطاليا على الفوز بها وسرعان ما حُسم الأمر لصالح فرنسا ،وممّا رجّح كفّتها ـ إلى جانب ديونها المتخلّدة بذمّة الإيالة ـ تواطؤ (الوزير الأكبر) الخائن مصطفى بن إسماعيل الذي عقد صفقة سريّة مع القنصل الفرنسيّ (روسطان) لبيع البلاد مقابل خمسة ملايين فرنك ،وكذلك الدّعم البريطانيّ القويّ والصّريح الذي جاء على لسان وزير خارجيّتها (ساليزبوري) حيث قال في مؤتمر باريس (افعلوا بتونس ما تريدون إنّكم ستضطرّون لامتلاكها ولا يمكن أن تتركوا قرطاجنّة للبرابرة)..وبناء على هذا الضّوء الأخضر بدأت فرنسا تتحيّن الفرص لغزو تونس إلى أن كانت مناوشات قبائل خمير الحدوديّة..

مضمون المعاهدة

إنّ اتّفاقيّة الحماية المسمّاة معاهدة باردو أو معاهدة قصر السّعيد جاءت تتويجا لمناورات عسكريّة قام بها الجيش الفرنسيّ :فقد انخرط في اجتياح البلاد بريًا منذ مستهلّ سنة 1881م منطلقا من أقصى الشّمال الغربيّ (منطقة بوّشوش) ثمّ على امتداد الحدود الغربيّة المتاخمة للمستعمرة الجزائريّة..وبشكل متزامن كانت البوارج الحربيّة تحاصر أهمّ الموانئ التونسيّة ،وقد تمكّنت في شهر أفريل من نفس السّنة من القيام بإنزال عسكريّ بميناء بنزرت والسّيطرة على المدينة واحتلالها بعد أن أرسلت برقيّة إلى السّلطان العثمانيّ تحذّره فيها من مغبّة التدخّل في النّزاع بأيّ شكل من الأشكال..هذه المناورات العسكريّة كان الهدف منها تهيئة الظّروف الملائمة لإبرام تلك المعاهدة بتقوية الموقف الفرنسيّ وإضعاف موقف الباي والضّغط عليه وعزله عن الدّولة العثمانيّة وهذا ما حصل فعلا :فقد طوّقت الجيوش الفرنسيّة العاصمة تونس يوم 07 ماي 1881م ورست أربع بوارج أوروبيّة (بريطانيا ـ إيطاليا ـ إسبانيا ـ البرتغال) في ميناء حلق الواد إمعانا في التهديد والتحدّي..فكان لا مناص للباي من توقيع تلك الاتّفاقيّة يوم 12/05/1881م وقد أمضاها عن فرنسا (الجنرال برايار) وعن تونس (محمّد الصّادق باي)..أمّا عن فحواها ومضمونها فقد أعطت لفرنسا حقّ الإشراف الخارجيّ والماليّ والعسكريّ على تونس وجرّدت الإيالة من كلّ أشكال السّيادة والسّلطان ،إذ نصّت فصولها العشر على الآتي :سيطرة فرنسا على ماليّة الإيالة التونسيّة لضمان سداد الدّيون الأجنبيّة ـ تجديد جميع الاتّفاقيّات المبرمة بين البلدين ـ تتولّى فرنسا الشّؤون الخارجيّة التونسيّة ـ التزام تونس بعدم عقد أيّ معاهدة مع طرف أجنبيّ دون علم فرنسا وموافقتها ـ انتصاب عسكريّ فرنسيّ في مناطق حسّاسة من التّراب التونسيّ ـ تعيين مقيم عامّ فرنسيّ لرعاية مصالح بلاده في تونس ـ منع إدخال الأسلحة والذّخائر من وإلى الجزائر ـ تسليط غرامات ماليّة على العروش العاصية بإشراف الباي نفسه (لتوريطه مع الشّعب). كلّ هذه التّنازلات المهينة مقابل حماية فرنسيّة لشخص الباي والعائلة الحسينيّة..ولئن حافظ الباي على مركزه (ظاهريًا شرفيًا) وسلطة التّشريع والإدارة (نظريًا) إلاّ أنّ قراراته ـ على فرض صدورها ـ لا تكون نافذة المفعول إلاّ بعد مصادقة المقيم العامّ الفرنسيّ الحاكم الفعليّ للبلاد ،بل حتّى هذه الشّكليّات لم تصمد طويلا وجُرّد البايات منها بمقتضى معاهدة المرسى لسنة 1882م التي وقّعها (علي باي) واعترفت صراحة بالاستعمار الفرنسيّ للبلاد..

السّلطة والمعاهدة

من المفيد للتّحليل السياسيّ وللحقيقة التّاريخيّة معا أن نعرّج على موقف أهل البلاد وحكّامها من تلك الاتّفاقيّة المهينة التي كرّست الاستعمار..فعلى المستوى الرّسميّ لم يكن محمّد الصّادق باي راغبا في إمضائها بل أُجبر على ذلك قسرا ،وكان إلى آخر لحظة عازما على الهروب من باردو والتحصّن بالقيروان معقل المقاومة الشعبيّة ثمّ تحريض الشّعب التونسيّ على الجهاد في المساجد ،إلاّ أنّ مستشاريه الأجانب المفروضين عليه بمقتضى عهد الأمان وعلى رأسهم الفرنسيّ (جوزاف راف) ضغطوا عليه وأمروه بأن يكتفي بالاحتجاج دوليًا على احتلال بنزرت..ولمزيد التّضييق عليه وُضع الباي في شبه إقامة جبريّة محاطا بالجيوش الفرنسيّة وموّرست عليه ضغوط نفسيّة حيث أوهموه أنّ شقيقه (الأمير الطيّب باي) مستعدّ للإمضاء وخلافته على عرش الإيالة ولم يمكّنوه إلاّ من بضع ساعات للتّفكير قبل الإمضاء..وإذا استثنينا بعض الخونة (على غرار اللوطيّ مصطفى بن إسماعيل) فإنّ بطانة الباي ـ على علاّتها ـ وكافّة علماء الزّيتونة الأفاضل ـ وعلى رأسهم شيخ الإسلام أحمد بلخوجة وشيخ الجامع الأعظم الإمام علي الشوّاشي ـ وكذلك سائر الفعاليّات السياسيّة والعسكريّة (أمير اللواء العربي زرّوق ـ شيخ المدينة محمّد الدلاّجي..) كانوا قد رفضوا تلك المعاهدة شكلا ومضمونا وأجمعوا على المقاومة والقتال..ورغم النّصح والتّحذير استسلم الباي محمّد الصّادق لهواجسه وآثر عرشا صوريًا ملوّثا بخيانة الله ورسوله على العزل أو الاستشهاد بشرف وأقدم على إمضاء تلك المعاهدة المشؤومة ،وقد هجاه الشّيخ علي الشوّاشي بقصيدة عصماء مطلعها :

يا مدّعي الصّدق بين العرب والعجم...لقد تحوّلت من صدق إلى كذب

بعت الورى للعدى بيعا بلا ثمن...تبّت يد البائع الملعون في الكتب

ومن سخريّة القدر أنّ محمّد الصّادق باي لم يعمّر بعد إمضائه معاهدة الحماية مع فرنسا أكثر من سنة ونصف قضاها حبيس قصره مجلّلا بالعار والشّنار يلاحقه هجاء الشّيخ الشوّاشي وآهات رعيّته المكلومة..

الشّعب والمعاهدة

أمّا على المستوى الشّعبيّ فرغم ظروف المجاعة ومضاعفة المجبى والفقر والحرمان والعري والقمع الوحشيّ لثورة علي بن غذاهم ،ورغم خذلان الباي والغرامات الماليّة المسلّطة على المتمرّدين ،ورغم اختلال موازين القوى المشطّ وتواضع الإمكانيّات عتادا وعدّة ،رغم كلّ ذلك تمسّك الشّعب التّونسيّ بهويّته الإسلاميّة وانتمائه لدولة الخلافة العثمانيّة وضجّت البلاد واشتعلت تحت أقدام المستعمر فأعلنت المدن التونسيّة العصيان والمقاومة واستنفرت القبائل التّونسيّة من شمال البلاد إلى جنوبها للجهاد في سبيل الله بقيادة أبطال أفذاذ على غرار (علي بن خليفة النّفاتي ـ علي بن عمارة العيّاري..) واستماتت في الدّفاع عن عقيدتها وهويّتها وصمدت في وجه الآلة الاستعماريّة الفرنسيّة الجرّارة وكبّدتها خسائر فادحة وعرقلت تقدّمها بشكل جدّي وذلك باعتراف الفرنسيّين أنفسهم :جاء في تقرير الجنرال (لو جرو) قائد الحملة على تونس (خلاصة القول أنّ البلاد ملتهبة وأنّ ثورة عارمة تُهيّأ في الأفق وأنّ الأهالي بدون استثناء معادون لنا ولا يمكن أن نعوّل إلاّ على أنفسنا)..وحتّى بعد انهزامه وانتصاب الحماية على أرضه لم يركن الشّعب التّونسيّ يوما إلى الاحتلال ولم يسلّم به بل عدّ مجرّد التجنّس بالجنسيّة الفرنسيّة كفرا ومروقا من الدّين وهبّ هبّة رجل واحد سنة 1911م ضدّ دفن متجنّس في مقبرة الجلاّز..هذا الموقف المبدئيّ البطوليّ بمفعوله الرّجعيّ يمكّننا من تصنيف من يشاطرون فرنسا اليوم قيم اللّيبراليّة وعقيدة فصل الدّين عن الحياة وإعادتهم إلى حجمهم الطبيعيّ ـ حكومة وأفرادا وكتلا ومنظّمات ـ بوصفهم مستوطنات فكريّة إجراميّة وأوراما سرطانيّة خبيثة مزروعة قسرا في الجسد التونسيّ المسلم الطّاهر الذي سيلفظهم إلى مزابل التّاريخ طال الزّمان أم قصر.. (يتبع)

الرسالة(23)
رسالة إلى الحكومة والوزراء

قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ». وقال رسول اللّه ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فأي غِش يغشه حاكم لرعيته أعظم من أن يحكمه بغير ما أنزل الله؟ أليست هذه خيانة لله والرسول؟ أليس من الغشّ للرعيّة والخيانة للأمانة ربط مصير البلاد بتزكيّة القوى العظمى ورضاها عن الوضع السياسي؟ أليس من الغشّ للرعية حصر خيارات الحكم كلّها في خيارات العلمانية والارتباط بالقوى الاستعمارية التي لا يعنيها سوى بسط هيمنتها على البلاد ونهب ثرواتها؟ أليس من الغشّ للرعيّة حصر خيارات تجاوز الأزمة الاقتصادية في قروض صندوق النقد الدولي الربوية المكرّسة للهيمنة الغربية على بلادنا، والحامية للمنظومة العلمانية وما ينبثق عنها من مفاهيم غايتها إقصاء الإسلام عن المجتمع والدولة والحياة.

إننا في حزب التحرير نحذّركم من غشّ الرعيّة، وندعوكم إلى فك الارتباط مع الدول الاستعمارية ومؤسساتها المالية، ورفض الاستجابة للضغوط الدولية، ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها الربويّة التي أغرقت البلاد في الديون ورهنت قرارها السياسي بيد المستعمر، وندعوكم أيضا إلى نبذ النظام العلماني الرأسمالي وتبني النظام الإسلامي ومشروعه الحضاري في دولة خلافة راشدة. هذه نصيحتنا لكم، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

الرسالة(24)
رسالة إلى رجال الأعمال

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ» (رواه الترمذي).

في الحديث إشارة هامة لضرورة كسب المال وإنفاقه بما يرضي الله، فالمال قوام الأعمال، وأصحابه يُعدُّون من أهل الثقل، فهم الحكام الفعليّون في الأنظمة الرأسمالية، وتسعى الأنظمة في بلادنا لضمان ولائهم ودعمهم.

وقد لعب الأثرياء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دورا مهما في بناء الدولة الإسلامية الأولى وتَمَكُّنِها، ومن هؤلاء عثمان بن عفان الذي جهز جيش العسرة فدعا له الرسول صلى الله عليه وسلم وقال : (ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم)، ومنهم أيضا عبد الرحمن بن عوف الذي كان ينفق في سبيل الله إنفاق من لا يخشى الفقر.

واليوم، حري بأثرياء المسلمين أن يستخدموا نفوذهم وأموالهم لنصرة الإسلام، وذلك بالعمل الجاد مع حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ليكونوا خير خلف لخير سلف.

الرسالة(26)
رسالة إلى الأساتذة المحامين ورجال القانون

قال تعالى: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

أيها الأساتذة: أنتم رجال القانون وأهله، وقد قاومتم استبداد بن علي وكنتم في طليعة الثائرين ضد نظامه، إلا أن قُصر النظر ومرحلية التفكير وافتقاد المشروع السياسي الكامل والواضح لدى الثائرين كان ثغرة نفذ منها الغرب وأدواته المحلية ليعيد انتاج نفس النظام، وما الصراع الدائر اليوم بين الرئيس سعيّد وخصومه إلاّ فصلا من فصول العبث العلماني لحشر الشعب في ثنائية مقيتة تنبع من مشكاة الأنظمة الدستورية الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله، التي ثار عليها الشعب التونسي أواخر ٢٠١٠.

أيها الأكارم: وحدها الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة يمكنها تقديم دستور بعيدا عن التفاهمات والمحاصصة بين السياسيين وأسيادهم من القوى الكبرى ويمنع في نفس الوقت الحاكم من الاستبداد، لأن الدستور والقوانين في دولة الخلافة هي أحكام شرعية منبثقة عن العقيدة الإسلامية، يخضع لها الحاكم والمحكوم. ولكم في مشروع الدستور الذي يقدمه حزب التحرير نموذجا لدولة تستند في قرارها على سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما، فكونوا من العاملين لها لإقامة العدل بين الناس.

الرسالة(25)
رسالة إلى البنك المركزي

قال تعالى: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢٧٥).

رغم حرمة الربا واعتباره من الكبائر في الإسلام، يتعامل البنك المركزي التونسي بالربا، ولم يكتف بذلك فجعل رسم السياسات النقدية للبلاد تحت إشراف دوائر غربية كما حصل سنة ٢٠١٤، وخضع لإملاءات صندوق النقد الدولي في تخفيض قيمة العملة تجاه الدولار في أكثر من مناسبة خاصة فترة القرض الممدّد الوارد ضمن المخطط الخماسي بين ٢٠١٦- ٢٠٢٠، وضخّ أوراق نقدية بدون زيادة في الثروة وساهم بشكل مباشر في التضخم وغلاء الأسعار.

وإننا في حزب التحرير، ندعو البنك المركزي إلى فك ارتباط الدينار بالدولار واتخاذ الذهب و الفضة نقدا للبلاد،والتوقف حالا عن السياسات المدمرة لاقتصاد البلاد، وإن دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة ستتخذ هذه الإجراءات فور قيامها لتجعل من عملة دولة الخلافة بمجرد صدورها عملة صعبة تنافس الدولار الأمريكي ومقياسا وغطاء لكل العملات.

الرسالة(27)

رسالة إلى الأمن والحرس والديوانة والسجون والحماية المدنية

قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلً.

أيها السادة: لقد جعل الله طاعة الحاكم مُقَيّدَة بطاعة الله ورسوله، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أي لا طاعة لمن أمر بمعصية كتعذيب المسلمين أو التجسس عليهم أو أخذ أموالهم بالباطل أو لمن حكم بغير ما أنزل الله، أو ما شاكل ذلك.

فأنتم أيها السادة من بَوّأكم المولى عز وجل أمانة عظيمة وهي حفظ أمن البلاد وأهلها ورَدّ أهل الزَّيْب والخيانة عنها، وأنتم الأمل الذي بقي للأمة بعد أن انكشف ارتماء الطبقة السياسية (حكاما ومعارضة) في أحضان القوى الكبرى ومؤسساتها المالية، وخضوعها لمشروعه التغريبي الحداثي.

أيها السادة: إن التاريخ لا يرحم، وإننا في حزب التحرير لا نرضى لكم أن تكونوا العصا الغليظة التي يبطش بها الحكام لحماية عروشهم ومصالح أسيادهم الغربيين، ولا نرضى لكم إلا ما يُرضي ربّنا سبحانه، وهو أن تكونوا سندا لمشروع عودة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فتنالوا بذلك عزّ الدنيا وفوزَ الآخرة.

الرسالة(28)

رسالة إلى أصحاب المكوس (الضرائب)

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ. وفي رواية لرويفع بن ثابت (إن صاحب المكس في النار) أخرجهما أحمد

والمكس في الأصل هو الضريبة التي تؤخذ من التجار، ولكن النهي يشمل كل مال يؤخذ من المسلم بغير وجه حق لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس). وأخذ الضرائب أخذ لمال المسلم من غير طيب نفسه، مما يعني عدم جواز أخذها. وهو حكم عام يشمل الدولة، فيحرم عليها أخذ المكس من رعاياها المسلمين وغير المسلمين. فضرائب المبيعات والجمارك والأموال والرسوم التي تؤخذ على الصادرات والواردات وعلى كل صغيرة وكبيرة في البلاد كلها محرمة في الإسلام.

والأصل إن فرضت ضرائب أن تفرض فقط على أولئك الذين لديهم فائض من الثروة ولمرة واحدة فقط وذلك اذا اقتضت الحاجة حسب أحكام الشرع. وإننا في حزب التحرير ندعو موظفي الجمارك والقباضات المالية وغيرهم إلى الامتناع عن أخذ أموال الناس بغير وجه شرعي وأن يعملوا معنا على إسقاط نظام الجباية وإقامة نظام الرعاية في دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الرسالة(30)

رسالة إلى الأمة الإسلامية

قال الله تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)

أيتها الأمة الكريمة: ها نحن ودّعنا شهر رمضان، واستقبلنا عيد الفطر المبارك، حيث تتوحد مشاعر الأمة فرحا بما أكرمها الله من الصيام والقيام وختم القران، وإننا في حزب التحرير نهنئكم بالعيد ونسأل الله أن يتقبل منكم الطاعات.

أيتها الأمة الكريمة؛ لقد بلغتِ ذروة المجد في ظل حكم الإسلام على مدار أربعة عشر قرناً من الزمان؛ فكنت الأولى في كل شيء؛ حضارةً ومدنيةً وأخلاقاً وقوة، فلما تركت هذا الدين العظيم ألمّت بك المصائب وأصابك التقهقر، فكانت أولى درجات الانحدار والدمار الذي حل بساحتك هي ضياع دولة الإسلام، فجاء الكافر المستعمر فغزاك في عقر دارك، ونصّب عليك حكاما وكلاء عنه في الحكم لحفظ مصالحه وإقصاء الإسلام من الحكم والتشريع.

أيتها الأمة الكريمة: تفعيل طاقات الأمة وانحياز أهل القوة لعقيدة الأمة ومشروعها الحضاري يجب أن يكون عنوان المرحلة المقبلة، من أجل التحرر الشامل من الهيمنة الغربية وإعادة حكم الإسلام في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

قال تعالى: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ).

الرسالة(29)

رسالة إلى قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل

قال تعالى: وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ

إلى قيادات الإتحاد: لقد سوقتم أنفسكم لعشرات السنين على أنكم منظمة نقابية تدافع عن حقوق التونسيين وعلى رأسهم الطبقة العاملة والطبقة المهمشة، إلا أنكم وقفتم ضد الثائرين ودعمتم الطاغية بن علي إلى آخر لحظة، بعدما ناشدتموه أكثر من مرة للترشح للرئاسة، وتآمرتم على الثورة التونسية وأدخلتم البلاد في صراعات جانبية وأشغلتم منظوريكم بمطالب جزئية لصرفهم عن العمل على التغيير الحقيقي المنتج على أساس الإسلام، إرضاء لأسيادكم الغربيين الذين منحوكم جائزة نوبل للسلام اعترافا منهم بدوركم في امتصاص غضب الناس وإنقاذ النظام العلماني الحداثي المترهل، ودوركم المشبوه في دعم الشركات الغربية الناهبة لثروات تونس، في قرقنة وتطاوين وغيرها.

إن حزب التحرير يحذركم من غضب الأمة عندما تسترجع سلطانها، ويدعوكم إلى التكفير عن ذنبكم والرجوع إلى حضن أمتكم والانخراط فورا في العمل الجاد لإعادة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي فيها خلاصكم وخلاص منظوريكم.

"حزب التحرير" يستحث جميع القوى الحيّة في تونس بثلاثين رسالة رمضانية هادفة

أ. علي السعيدي

منذ انطلاق شهر رمضان المبارك لهذه السنة الهجرية 1443/2022 دأب حزب التحرير منذ أول يوم في رمضان في إطار حملته الرمضانية على إرسال رسالة يومية تستهدف قطاعا معينا أو جهة معينة... فقد وجه رسائل جد هادفة للأهل في تونس في اليوم الأول تلتها أخرى لقطاع القضاة والمحامين والمجالس البلدية والشباب والمعلمين والأساتذة والإعلاميين والتجار والجيش والعمال والدبلوماسيين والسفراء والقناصل والسياسيين والحكومة والوزراء والعلماء والباحثين والخبراء والآباء والأمهات والمرأة المسلمة والجمعيات النسوية والفلاحين والمعطلين عن العمل وخطباء المنابر ورجال الأعمال واتحاد الشغل والأمنيين والحرس والديوانة والسجون والحماية المدنية ..

1- نوعية الرسائل:

إن المتتبع لمواضيع الرسائل وأساليب كتابتها يرى فيها دقة متناهية وأسلوبا راقيا وفكرا نيّرا مقطوع بصحته بشواهد من الآيات والأحاديث النبوية، يُظهر وضوح الرؤية عند أصحابها وإصرارا على استهداف غاية مرسومة بعناية ومحددة بكل دقة، لا ينفك عن ذكرها في كل رسالة حتى يتبلور مفهومها في الأذهان وتصل إلى حد صناعة رأي عام في الأمة في مجموع ومختلف قطاعاتها ومستوياتها. رأي عام أن الحل يكمن في خلافة على منهاج النبوة لتستأنف الحياة بالإسلام بعد سنوات انقطاع وغيبة.

2- غاية الرسائل:

لا شك أن حزب التحرير صار معروفا في أوساط الناس كونه حزب سياسي فالسياسة عمله والإسلام مبدؤه، وهو يعمل بين الأمة ومعها من أجل استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة إلى العالم عن طريق إقامة الخلافة الراشدة الثانية التي وعد بها رب العزة في قوله تعالى:

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (النور 55) وبشرنا بها سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم: (...ثمّ تكون خلافة على منهاج النبوة.). فحزب التحرير يستحث همم كل المسلمين بلا استثناء, كل من مكانه وينادي جميع أبناء الأمة الإسلامية ليُسهموا في هذا العمل المبارك كلٌ وطاقته.

3- إقامة الخلافة واجب من؟:

إن إقامة الخلافة فرض من فرائض الإسلام كفرض الصلاة والصيام بل هي تاج الفرائض وأمّها ولا يستقيم تطبيق الإسلام إلا بها لذلك ومن باب "ما لا يتم الواجب إلا به

فهو واجب" كان العمل لهذا الفرض من أجل الفرائض وأوكدها وفرضيته متعلقة بذمة كل مسلم على وجه الأرض لا تبرأ ذمته إلا بالتلبس به والسعي لإقامته خصوصا ونحن في زمن غابت فيه أحكام الدين وتكالبت كل كلاب الأرض على أمة الإسلام نهشا ونهبا واستعمارا وقتلا وتشريدا وتنكيلا...

صحيح أن الفرض فرض كفاية، يجزئ أن يقوم به البعض ليسقط التكليف عن البقية لكن هذا رهين حصول الكفاية بمن قام للفرض حتى يُقام، أما والحال أن الفرض لم يقم، فإنه ينتقل حكمه من فرض الكفاية إلى فرض العين ويصبح في ذمة كل مسلم، أينما كان ومهما كان موقعه، أن يعجّل بالإلتحاق

بصفوف المخلصين من حملة الدعوة حتى يرفع عن كاهله إثم القعود ويضع جهده حيث يجب.

4- ما أحوج هذه الدعوة إلى أمرين:

*الرأي العام واتساع الحاضنة والكسب في صفوف الأمة وهذا لا يتم إلا بأعمال مقصودة وهادفة تصنع الرأي العام وتوجهه وتنقيه من الشوائب وتحصّنه من مكر الماكرين والمتحيلين بحيث يكون الحزب قواما على فكر الأمة ومشاعرها وموجها لها وهذا متحقق بكثرة الإتصالات والنقاشات الفكرية والأعمال الجماهيرية والندوات وتوزيع النشرات والهمسات والرسائل، حتى يستلم الحزب قيادة الناس ويصبح من الصعب التفريق بين الكتلة والأمة .

* أهل القوة والمنعة: يبقى الرأي العام وحده غير كاف لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الخلافة فلا بد لكل فكرة - ولو آن أوانها - من قوة تحميها للتطبيق وهذه القوة لها مكامنها في كل بلد لذلك ما انفك حزب التحرير يوجه الرسائل تترى إلى مكامن القوة في البلاد الإسلامية عموما وتونس خصوصا والمتمثلة في قواها الحية والفاعلة، كالجيش والأمن، فهذه الطاقات الهائلة جعلها الإستعمار خارج الخدمة أو بالأحرى خادمة لسلطانه حامية لنفوذه ومطبقة لمشاريعه خاصة بعد أن أحكم سيطرته على البلاد الإسلامية وامتهن كرامات حكام الضرار بإسقاط رمز عزة المسلمين الخلافة العثمانية وتقسيم كيانها إلى زرائب يرعاها فباتت جيوش الأمة تعيش غربة الزمان والمكان وغابت عن آداء دورها الرئيسي والذي من أجله وُجدت ألا وهو حماية الثغور والذود عن الأمة ونشر الإسلام... لذلك كله لم يُقصّر حزب التحرير في حسن مناداة هذه القوة وتذكيرها بواجبها العظيم لتنحاز لمبدئها وعقيدتها ودينها وأمتها وكله يقين بحصول الإستجابة ولو بعد حين، فالخير كامن في هذه الأمة ولا بد من مُخلص يُعلي الصوت ويُلبي النداء فينال شرف الأنصار الذين آووا ونصروا.

5- طبيعة الصراع:

إن من بديهيات التفكير في النصر، حسن الإعداد وفقه الصّراع وأركانه، فصراعنا اليوم هو بالأساس بين الإسلام والكفر أي بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية الرأسمالية لذلك لا نجانب الصواب حين نقول أنه صراع حضارات، ستؤول فيه الغلبة للأجدر والأقوى. حضارتان لا يمكن بحال من الأحوال التعايش بينهما ولا التوفيق بينهما بل لا بد من مُنتصر ومُنهزم ولا بدّ من خلو الساحة لأحدهما، فكل ما يفعله الغرب اليوم هو محاولة تأجيل السقوط المدوّي لحضارته ولو لبعض الوقت ببعض الترقيعات وعمليات التجميل والإنعاش لذلك هو اليوم جاد ولو بشكل يائس لافتكاك أمة الإسلام لصالحه وجعلها تدين بحضارته وتعتقد بعقيدته وقد نجح في ذلك وصارت الأمة في جزء منها مُنبتّة عن دينها، لا تُلقي بالا لحلال أو حرام وصارت المنفعة مقياسها.

لم يكتف الغرب الصليبي الحاقد بالتدليس على الأمة وطمس هويتها بل جدّ أيضا في استدراج قوى الأمة الفاعلة نحوه وجعلها متاريس أمام الصادقين الباحثين عن الإنعتاق.

إن إدراك طبيعة الصراع هذا يدفع حملة الدعوة والمخلصين لمنع حصول هذا الإستدراج وعدم السماح للغرب بتحقيق غاياته في فصل أمة الإسلام عن مكامن عزها وقوتها ولقد بشرنا صلى الله عليه وسلم بأن النصر حليفنا ونهاية المطاف خلافة على منهاج النبوة، قال صلى الله عليه وسلم (بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ وَالرِّفْعَةِ وَالنَّصْرَةِ وَالتَّمْكِينِ فِي الْأَرْضِ ، وَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيب) فصراعنا معه صراع حياة أو موت وهذا ما يجب أن تدركه الأمة بمجموعها ولهذا كانت رسائل حزب التحرير الرمضانية موجّهة وهادفة، تستحث الجميع للعمل معه نحو الإنعتاق من ربقة الكفر والإستعمار واستعادة الأمجاد لنعود خير أمة عليها خير دولة تخرج البشرية من ظلام الرأسمالية والعلمانية والديمقراطية إلى رحمة الإسلام ونوره وعدله، وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا.

جواب سؤال

حقيقة وأسباب الأزمة الاقتصادية في مصر

السؤال: تشهد السوق المصرية ارتفاعاً كبيراً في الأسعار، وقام البنك المركزي بتخفيض قيمة الجنيه، ثم أعلنت الدولة عن نيتها إجراء حوار وطني مع الأحزاب كلها، وأطلقت سراح ثلاثة آلاف من المساجين، فما هي حقيقة وأسباب هذه الأزمة الاقتصادية في مصر؟

الجواب: نعم، اجتمعت عوامل عدة وظروف دولية لتشكل غيوماً سوداء كبيرة للاقتصاد المصري، وهذه الغيوم السوداء قد أصبحت بحجم الكارثة، وبعض الأخبار تشير بأن النظام ومن يقف خلفه قد أصبح في حالة هلع وترقب لما سيحدث، وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: تستورد مصر 85٪ من حاجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا (العربي، 2022/2/27)، وباندلاع الحرب الروسية ضد أوكرانيا فقد أصبحت مصر من أكبر الضحايا غير المباشرين لهذه الحرب، وتهدد خبز المصريين من حيث الوجود ومن حيث السعر، وعلى الرغم من إعلان مسؤولين في مصر بأن كمية القمح آمنة حتى نهاية هذا العام إلا أن سعر القمح قد ارتفع بشكل كبير على خلفية الحرب في أوكرانيا وتعطل التصدير من روسيا وأوكرانيا، (كشفت أحدث عملية شراء أجرتها مصر كأكبر مشتر عالمي للقمح، عن قفزة كبيرة في تكلفة الشراء مقارنة بأسعار ما قبل الغزو الروسي لأوكرانيا،...، وأضافت بلومبرغ أنه في مناقصة يوم الأربعاء الفائت، حصل المشتري الذي تديره الدولة على 350 ألف طن بمتوسط 490 دولاراً للطن بعد احتساب الشحن في الاعتبار. وهذا يمثل ارتفاعاً هائلاً بنسبة 44٪ عن السعر الذي تم دفعه في منتصف شهر فبراير، قبل اندلاع الحرب مباشرةً، والأكثر منذ ست سنوات على الأقل... عربي 21، 2022/4/19). وارتفاع أسعار القمح هو أولى الغيوم السوداء! ثم إن العقوبات الغربية على روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا قد أدت إلى ارتفاع أسعار الشحن أيضاً وكذلك النفط، وهذا يشكل ثانية الغيوم السوداء في مصر ويزيد في إرهاق ميزانية الدولة التي يرهقها أصلاً الفساد الحكومي الهائل، وثالثة تلك الغيوم السوداء أن أسعار الأعلاف للدواجن والماشية والأسمدة قد ارتفعت بشكل كبير عالمياً بعد تعطل توريدها من روسيا أو لأن إنتاجها عالمياً خاصة في أوروبا يعتمد على الغاز من روسيا، (أكدت الدكتورة منى محرز نائبة وزير الزراعة بأن مصر تستورد 95٪ من أعلاف الثروة الداجنة. صدى البلد، 2018/5/12)، وهذه النسبة العالية تدل على أن النظام كان يضع الأمن الغذائي للبلاد تحت أياد أجنبية.

ثانياً: أصبحت مصر ومنذ سنوات منتجاً كبيراً للغاز من حقول البحر المتوسط، وعلى خلفية الحرب في أوكرانيا وجهود أمريكا لتوفير الغاز الطبيعي للدول الأوروبية من دول عديدة بديلاً عن الغاز الروسي فمن الواضح بأن حكومة مصر تتعاون مع أمريكا في ضخ الغاز المصري المسال لأوروبا تنفيذاً لخطة أمريكا، وهذا قد أدى إلى ارتفاع كبير للغاز في مصر، فقد ارتفعت أسعار أسطوانة الغاز للطهي المنزلي للمرة الثانية في مصر بنسبة 7٪ (CNN بالعربي، 2022/3/21)، وفضلاً عن إرهاق المواطن العادي الذي كان يظن بأنه يتنفس الصعداء بعد اكتشافات الغاز المصرية في البحر المتوسط وتحول مصر إلى مركز إقليمي لتسييل الغاز إلا أن هذا الارتفاع قد ضرب كافة القطاعات الإنتاجية ومنها تلك الحيوية للغاية على مائدة المواطن مثل الدواجن التي تعتمد تربيتها على التدفئة (إندبندنت عربية، 2022/4/10)، وبهذا يتضح بأن خنوع النظام المصري لسياسات أمريكا الدولية قد ضرب المصريين في قوتهم، ناهيك عن حياتهم الاقتصادية بشكل عام، فكان رفع سعر الغاز غيمة سوداء أخرى قد شكلها النظام إرضاء لأمريكا..

ثالثاً: بعد أن استفادت مصر كغيرها مما يسميه الغرب بالأسواق الناشئة من الأموال الساخنة الأمريكية والدولية أثناء فترة فيروس كورونا، إذ دخلت مليارات الدولارات الساخنة للسوق المصرية خلال 2020 و2021، وهي فترة الفائدة الصفرية في أمريكا والكثير من البلدان الرأسمالية، إلا أن أمريكا ولأسباب تخص أوضاعها الداخلية الاقتصادية والسياسية قد أخذت ترفع الفائدة، ورفع الفائدة في أمريكا قد شكل وبشكل غير مقصود غيمة سوداء كبيرة للاقتصاد المصري، إذ أخذت 15 مليار دولار أمريكي من أصل ما مجموعه 25 مليار دولار تقريباً هي الأموال الساخنة في السوق المصرية، طريقها نحو الأسواق الأمريكية: (فقدت البورصة المصرية نحو 4 مليارات دولار من قيمتها السوقية خلال الربع الأول من العام 2022، بدفع من موجة مبيعات مستمرة من قبل المستثمرين الأجانب منذ بداية العام. عربي 21، 2022/4/27)، (وأشار إلى أن استثمارات الأجانب غير المباشرة "الأموال الساخنة" وصلت إلى أعلى مستوى لها في سبتمبر الماضي عندما حققت نحو 25 مليار دولار تقريباً. إندبندنت عربي، 2022/4/8). لقد كانت هذه الأموال الساخنة وطوال وجودها في مصر تشكل نوعاً من الغطاء الداعم للجنيه الذي بدت عليه بعض علامات الاستقرار سنتي 2020 و2021 وبفقدان هذه الأموال فقد اضطر البنك المركزي المصري إلى رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة الجنيه في مؤشر على أزمة مالية كبيرة تعاني منها الدولة في مصر: (وبحسب وكالة بلومبرغ الأمريكية جاءت قرارات البنك المركزي المصري الأخيرة برفع سعر الفائدة وتخفيض سعر الجنيه على خلفية سحب أموال وصلت إلى 15 مليار دولار من سوق الدين المحلي في الأسابيع الثلاثة الماضية... الجزيرة، 2022/3/24)، (وخفض البنك المركزي المصري، في 21 مارس الماضي، سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنحو 14 في المئة، بعد تراجع حاد في حجم السيولة من العملات الأجنبية إثر تخارج المستثمرين الأجانب من الاستثمار في أدوات الدين الحكومية، بعدما قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زيادتها ربع نقطة مئوية، لتصبح 0.5 في المئة، لتكون المرة الأولى للزيادة منذ عام 2018، ما دفع المركزي المصري إلى رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بمقدار 100 نقطة أساس (واحد في المئة)، ثم أعقبه بخفض قيمة الجنيه. إندبندنت عربية 2022/04/08).

رابعاً: وبهذا القرار بتخفيض قيمة الجنيه فقد ارتفعت وبشكل تلقائي أسعار كافة أنواع السلع المستوردة من الخارج، وهي كثيرة للغاية، بحيث شكل النظام غيمة سوداء كبيرة صارت تحوم فوق الاقتصاد المصري ولكنها لا تحمل قطراً بل سموماً ترهق حياة المصريين. وهكذا فقد اشتعلت أسعار معظم السلع في السوق المصرية، وشحت العملة الصعبة الضرورية لاستيراد القمح والزيوت وباقي السلع الغذائية ومدخلاتها ناهيك عن السلع الصناعية، وازداد ذلك بعد أن حولت الدولة عبر عقود من السياسات الزراعية الفاشلة، حولت الحقول الزراعية الخصبة في حوض النيل من زراعة القمح وباقي عناصر الأمن الغذائي إلى زراعة القطن بتوجيهات أمريكية لضمان التحكم بالدولة وبالشعب المصري. ومن المؤكد أن الدولة وخشيةً على نظام السيسي قد أخذت ومن وراء الكواليس وتحت وقع كافة هذه الغيوم السوداء والتي تجمعت وبشكل غير متوقع في آن واحد لتشكل خطراً شديداً على النظام المصري، قد أخذت تستغيث...! فجاءت السعودية بودائعها ودول خليجية أخرى، (وفقاً لوكالة الأنباء السعودية "واس"، التي ذكرت أنه بتوجيهات من الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أودعت الرياض 5 مليارات دولار لدى المركزي المصري، تأكيداً لتميز الصلات الثنائية بين البلدين والشعبين الشقيقين في جميع المجالات، وعلى كل المستويات... وكان المركزي المصري قد مد أجل وديعتين سعوديتين بقيمة 2.3 مليار دولار من السداد في أبريل 2022 إلى أكتوبر (تشرين الأول) 2026، إضافة إلى مد آجال وديعة كويتية بقيمة ملياري دولار من السداد في أبريل المقبل إلى سبتمبر (أيلول) 2022، وفقاً لبيانات رسمية. إندبندنت عربية،

2022/4/8).

خامساً: ولعل ما يشير إلى شدة الأزمة المالية والاقتصادية في مصر أن النظام الفاشل يعتمد على القروض بالدرجة الأولى لتغذية الاقتصاد بالمال، وأن الاستغاثات والودائع الخليجية لا تسمن ولا تغني من جوع بسبب الحاجة الكبيرة للأموال، (تعتزم الحكومة المصرية اقتراض 634 مليار جنيه مصري "34.6 مليار دولار أمريكي" في الربع الرابع من السنة المالية 2022/2021، أي قبل نهاية حزيران/يونيو المقبل، بحسب صحيفة "ديلي نيوز إيجيبت" المصرية الناطقة بالإنجليزية. عربي 21، 2022/4/10)، وكانت القروض الداخلة لمصر عرضة للفساد الحكومي الكبير، إذ ينهب المسؤولون في النظام تلك الأموال، ثم يتركون الدولة لتسددها، وما هي بقادرة على ذلك اليوم، فمما يشير إلى أن الدولة لم تستفد من سياسة الاقتراض تلك، وأن حجمها عبر عقود مضت من فساد الدولة قد وصل مبلغاً كبيراً، هو أن فوائد "الربا" على تلك القروض قد أخذت تأكل ما يزيد عن نصف إيرادات الدولة من الضرائب: (على الصعيد البرلماني، انتقد النائب ضياء الدين داود استمرار العجز في الموازنة والتوسع في الاقتراض، وقال إن "مصر أمام أزمة تمويلية ضخمة"، مشيرا إلى أن "أرقام الدين العام تزيد بنسبة 16.8 في المئة سنويا، وهو ما يعني أن المصريين يعيشون في الدين حالياً". وأفاد خلال كلمة له في مجلس النواب المصري، أثناء مناقشة الحساب الختامي لموازنة 2021-2020 أن "هناك أقساطا تأكل 51 في المئة من إنفاق الموازنة، وهو ما يعني أن مصر أمام كارثة لا مهرب منها". عربي 21، 2022/4/22) وهكذا فلم يجد النظام في مصر طريقاً لحل المعضلات الاقتصادية إلا مضاعفة المشكلة بالقروض والمزيد منها والركون إلى شروط صندوق النقد الدولي.

سادساً: وقد بلغ من فشل النظام أن رئيسه يعزو هذا الوهن الاقتصادي للنمو السكاني مع أن نمو السكان إذا أحسنت رعايته يساعد في النمو الاقتصادي وليس يضعفه، فالدول في أوروبا واليابان تستورد العمالة والمهاجرين للتعويض عن ضعف النمو السكاني لتنمية اقتصادها، ولكن الرئيس المصري يضع له أسباباً على غير وجهها (قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن "التحديات في مصر أكبر من أي حكومة، ونعمل على خطة نساهم فيها جميعا". وأضاف السيسي: حجم النمو الاقتصادي في مصر لم يكافئ معدلات النمو السكاني، لذلك سعينا إلى تقليص الفجوة بين نمو الدولة والنمو السكاني. إذا لم نعمل على ضبط النمو السكاني فلن نشعر بأي تحسن اقتصادي،... وأشار الرئيس إلى أنه أكد أن التحديات أكبر من أي رئيس أو حكومة لكنها ليست أكبر من شعب مصر، مشددا على ضرورة تنفيذ خطة لحل تلك الأزمات. كما أكد السيسي أنه لولا الإصلاح الاقتصادي لكانت الأوضاع أكثر صعوبة، خلال أزمة كورونا. آر تي، 2022/4/21).

سابعاً: ومن أشد ما يخشاه النظام المصري أن هذه الظروف تجبره على تقليص الرشى الفتات التي كان يقدمها للفئات الداعمة له عبر "كرت المؤن" الصادر عن وزارة التموين، تلك "الكرتات" التي كان يستفيد منها أتباعه ويصفقون له فيجد هؤلاء بعض السلع بأسعار مخفضة، وأما اليوم فإن هذه الفئات تتناقص بشكل سريع ما يسحب أي بساط شعبي من تحت أقدام النظام ويجعله عرضة للسقوط عندما تبدأ الاحتجاجات الشعبية:

(وقبل أيام، أعلنت وزارة التموين تنقيحاً جديداً لمنظومة البطاقات التموينية بعد الإعلان عن استبعاد ثماني فئات من المنظومة بداية من مايو (أيار) المقبل،... يبلغ الدعم السلعي في موازنة العام المالي 2022-2021 نحو 108 مليارات جنيه (5.8 مليار دولار) يتوزع بين 87 مليار جنيه (4.6 مليار دولار) لدعم السلع التموينية و18 مليار جنيه (969 مليون دولار) للمحروقات و665 مليون جنيه (36 مليون دولار) للمزارعين و2.5 مليار جنيه (135 مليون دولار) لدعم الأدوية وألبان الأطفال، بينما تخلصت الحكومة من دعم الكهرباء والمياه منذ عامين ليصبح صفراً. وقلصت الدولة الدعم السلعي بنحو 54 في المئة خلال خمس سنوات. إندبندنت عربية، 2022/4/25)

ثامناً: ومما يشير إلى شدة تخوف النظام في مصر من مآلات هذه الأزمة شبه المفاجئة والتي تجعل من مصر أول المتضررين غير المباشرين من الحرب في أوكرانيا والقرارات الداخلية الأمريكية (رفع سعر الفائدة)، فوق الأزمة التي كان يخلقها النظام للشعب ويسهر على جعل المواطن يركض وراء لقمة العيش وبالكاد يجدها، كل ذلك يشير إلى سبب دفع النظام المصري لإطلاق سراح سجناء والدعوة للحوار. فقد (أعلنت وزارة الداخلية المصرية الأربعاء أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر عفوا شمل 3273 سجينا مدانين بقضايا جنائية. آر تي، 2022/4/27)، وجاء ذلك بعد تمهيدات سريعة في الأيام الماضية لتفعيل لجنة العفو دون الإفصاح عن سبب عدم تفعيلها في الفترة الطويلة الماضية قبل هذه الأزمة الاقتصادية، وأصبح السيسي حمامة سلام ينادي للحوار، والحوار مع الكل: (وجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الثلاثاء، بإجراء "حوار وطني" مع القوى السياسية كافة من دون "تمييز ولا استثناء". جاء ذلك خلال مشاركته في حفل "إفطار الأسرة المصرية" السنوي، وفق وسائل إعلام محلية رسمية وخاصة وذكرت صحيفة "الأهرام" (رسمية) أن السيسي "كلف إدارة المؤتمر الوطني للشباب (رسمي) بالتنسيق مع كافة التيارات السياسية الحزبية والشبابية لإدارة حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خلال المرحلة الراهنة". وطالب بـ"رفع نتائج هذا الحوار إليه شخصيا، مع وعده بحضور المراحل النهائية منه. الأناضول، 2022/4/26)

تاسعاً: وبكل هذا تتضح حقيقة الأزمة المالية والاقتصادية في مصر، فهي أزمة مزمنة ناتجة عن سياسة الإرهاق الاقتصادي للشعب حتى يظل راكعاً لهذا النظام الخائن، ولكن غيوماً سوداء كثيرة قد تجمعت وبشكل مفاجئ بسبب الحرب في أوكرانيا وقرارات أمريكية خاصة بالوضع الداخلي بعد "كورونا" (وفي إطار تعزيز فرص الحزب الديمقراطي للفوز بانتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي القادمة في نوفمبر 2022)، وكل هذا الواقع الاقتصادي قديمه وجديده قد أشعل نواقيس الخطر في أروقة النظام المصري، وهبت دول الخليج وهب معها كيان يهود لمحاولة إنقاذ النظام في مصر، لكن من الواضح بأن الأزمة شديدة وكبيرة للغاية وناتجة عن سياسة اقتصادية مدمرة اتبعتها الدولة خلال عقود بتوجيهات أمريكية لضمان تركيع الشعب المصري، واليوم وتحت وقع هذه الغيوم السوداء المفاجئة فإنها قد صارت تنقلب على النظام الذي يجبر على التخلي عن دعم الفئات التي كانت تصفق له، فينسحب أي بساط من الدعم الشعبي له، ليصبح النظام مكشوفاً وعرضة للاهتزاز الشديد، والذي قد يتطور ليصبح اهتزازاً مميتاً فيما لو أصر الشعب على خلع النظام من جذوره.

وقد يكون في هذه الأزمة والنار التي يكتوي بها الشعب المصري فرصة للمخلصين من هذه الأمة لمؤازرة شباب حزب التحرير العاملين لتغيير هذا النظام الفاسد، وإقامة الخلافة على منهاج النبوة، فيحيا بها الزرع والضرع، ويعز الإسلام والمسلمون، [وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً].

العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

الثالث من شوال 1443هـ

2022/05/03م

جريدة الراية:

مجزرة حي التضامن في دمشق
الدوافع وشركاء الإجرام والموقف المطلوب

كتبه: الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي

قامت صحيفة الغارديان البريطانية، الأربعاء ٢٠٢٢/٤/٢٧م، بنشر فيديو مروع يذكرنا بقصة أصحاب الأخدود، يظهر فيه أمجد يوسف، التابع للفرع 227 من جهاز المخابرات العسكرية، وهو يقوم بدم بارد بقتل جماعي لمدنيين عزل، مقيدي الأيدي ومعصوبي الأعين، بعد إجبارهم على السير نحو حفرة الإعدام، وإطلاق الرصاص عليهم، ومن ثم وضعهم في مقبرة جماعية وإحراق جثثهم. وذلك في حي التضامن جنوب دمشق.

وقالت الصحيفة إنه "عندما انتهت عمليات القتل، لقي ما لا يقل عن 41 رجلاً مصرعهم في المقبرة الجماعية بالتضامن، وسكب قَتَلَتُهُم الوقود على رفاتهم وأشعلوا النار ضاحكين وهم يتسترون على جريمة حرب".

فيما أكد الناطق باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، أن الفيديو الذي يوثق لمذبحة عام 2013 في حي التضامن السوري، يشير إلى "أدلة إضافية لجرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد".

وقالت وزارة الخارجية، إنها "تواصل دعم العمل الحيوي لمنظمات المجتمع المدني السورية لتوثيق انتهاكات قانون النزاع المسلح، وكذلك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وجهودها للنهوض بالعدالة الانتقالية".

وجدد البيان التزام "حكومة الولايات المتحدة بضمان المساءلة عن الفظائع التي يواصل نظام الأسد ارتكابها ضد السوريين".

فيما قال بلينكن: "نواصل جهودنا لمحاسبة الكرملين بسبب حمايته نظام الأسد من المساءلة عن استخدام السلاح الكيميائي في سوريا".

وبغض النظر عن الجهة التي قامت بتسريب فيديو مجزرة حي التضامن والتحليلات المختلفة حول غاية هذا التسريب وفي هذا الوقت بالذات، والتي ذهب قسم منها إلى أن النظام نفسه هو وراء هذا التسريب لكسر إرادة الثائرين، وقسم آخر أشار إلى إمكانية أن يكون التسريب تشويشاً بريطانياً على جهود أمريكا لتعويم نظام عميلها أسد ودعوتها لأنظمة الضرار للتطبيع معه، فيما ذهب فريق ثالث أن القصد من هذه التسريبات هو تضييق الخناق على روسيا بصفتها أحد أبرز الداعمين لنظام أسد.

إلا أن ما يهمنا هو الحقائق السياسية والميدانية الصارخة التي لا تغطيها غرابيل الظالمين:

حيث إن مجزرة حي التضامن ما هي إلا واحدة من مئات بل آلاف المجازر المروعة التي دأب نظام الإجرام على ارتكابها على مدار أحد عشر عاماً، ولا يزال، بضوء أخضر أمريكي وغطاء أممي، تحت مرأى ومسمع المجتمع الدولي برمته، بل بمباركته ومشاركته، للانتقام من أهل الشام وكسر إرادتهم وإعادتهم صاغرين إلى حظيرة الطغيان، عقوبةً لهم على ثورتهم ضد نظام الكفر والعمالة ورأس حربة الكفار المستعمرين في ديارنا، ورسالة تأديب لغيرهم من شعوب الأمة كي لا يثوروا كما ثار أهل الشام وحطموا بثباتهم وإيمانهم أسطورة الطغيان الذي لا يقهر.

مجتمعٌ دوليٌّ منافق شريكٌ في الإجرام، يبحث (خداعاً) عن قرائن

لإجرام النظام الأسدي، لكن أهدافه ودوافعه واضحة مفضوحة. فهو يرى هذه الجرائم التي ملأت أخبارها الآفاق، ويرى ما هو أفظع بكثير من مجزرة حي التضامن، وفي كل المدن السورية، إلا أنه لا زال يبحث عن الجاني الذي يحميه ويخبئه ويحصنه من أي عقاب بعد أن يمده بالمهل الدموية وأسباب الحياة! بل ويعتبره عضواً شرعياً في الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. وها هو بسام الصباغ، المندوب الدائم لنظام البراميل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتحدث قبل مدة، بخيلاء وصلف، أن أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، قد طلب منه أن يبلغ الطاغية أسد تحياته الحارة.

فدماء المسلمين لا قيمة لها في أعين الغرب والدول المتآمرة والمنظمات الأممية التي تذرف علينا دموع التماسيح، فالمجازر لا تزال مستمرة ومشاهد القتل اليومي كذلك، والمعتقلون الذين تغص بهم سجون الطاغية، وعددهم مئات الآلاف، يعيشون الموت كل يوم وكل ساعة، يقاسون فيها ألوان العذاب التي هي أصعب وأشد من الموت نفسه.

وها هي أمريكا تدغدغ النظام في شهر المحاسبة المزعوم في آذار، كدغدغة ترامب قبل سنوات لمطار الشعيرات عبر بضعة صواريخ من فصيلة الألعاب النارية، وتزعم تشجيع من يحصي جرائم النظام ومجازره وكأنها ليست مكشوفة، وتلوك تصريحات استهلاكية ممجوجة قذرة عن معاقبة الأسد ومحيطه، كدعاية خادعة لتحسين صورة وجه أمريكا القبيح، والتغطية على مشاركتها ورعايتها وحمايتها المفضوحة لنظام عميلها في الشام، في الوقت الذي تصرح فيه تصريحات تبين حقيقة موقفها ودعمها لنظام عميلها المدلل وسعيها لتعويمه ودفع الأذناب للتطبيع معه. فرغم كل هذه الجرائم والمجازر والمقابر الجماعية، لا تزال تصريحات الساسة الأمريكان تتحدث عن أن "أمريكا لا تريد إسقاط النظام ولا تغيير بشار، إنما فقط تغيير في سلوكه"! فهل يريدون تعديل سلوكه ليصبح أكثر دموية لأن المجازر السابقة لم تكن كافية لكسر إرادة الثائرين وعزمهم على مواصلة ثورتهم حتى إسقاط النظام؟! أم يريدون تعديل سلوكه بأن يُقدّر الإجراح الذي يصيب أمريكا، وخاصة مع افتضاح ازدواجية تعاملها مع الملفين السوري والأوكراني، فيعمل على تحاشي استخدام الكيماوي ويستخدم كل ما هو مفضل دولياً بعد أن لم تبق هناك أسلحة محرمة ما دام الدم المسفوك لمسلمين؟!

كما أن هذه المجزرة وأخواتها هي صفعة كبيرة في وجه من يستجدون الحلول الدولية والقرارات الأممية، فهذه المجازر ما ارتُكبت، إلا بمباركة دولية وتعتيم على مرتكبيها، لأنها تنكيل بالمسلمين الذين خرجوا في ثورتهم ضد طاغية وراءه المنظومة الدولية برمتها.

وهي أيضاً صفعة في وجه المهادنين والمفاوضين واللاهثين بذلّة للتطبيع مع قاتل أبنائنا وهادم بيوتنا ومُشرّد أهلنا ومنتهك أعراضنا وممزق أطفالنا أشلاء.

وهي وصمةُ عارٍ على جبين من يروّجون بخبث للحل السياسي الأمريكي والقرار الأممي ٢٢٥٤، اللذين يثبتان أركان نظام القتل والإجرام، واللذين هما بمثابة تهيئة لظروف استنساخ آلاف التجارب المستقبلية من مجزرة حي التضامن، فيما لو أعاد نظام الإجرام سيطرته وترتيب أوراقه من جديد.

وإن من يرضون بمهادنة هذا النظام ومصالحته ممن يدعي أنه من أبناء الثورة، وخاصة أولئك المرتبطون بمخابرات الدول الداعمة، هم في الحقيقة أكثر إجراماً من أعدائها.

مع التأكيد أن هذه المجزرة ليست جريمة أفراد يمتهنون الإجرام فحسب، بل هي عملية إجرام ممنهج من نظام قمعي متكامل، حاقدٍ على الإسلام وعلى أهل الشام، ومن ورائه رأس الكفر أمريكا، وبمشاركة دولية وتغطية أممية، ويعينهم على ذلك أنظمة وظيفية تقاسمت دور الأعداء أو تسمّت خداعاً ومكراً "بالأصدقاء".

أما قادة المنظومة الفصائلية فقد أسكرتهم أموال الداعمين المسمومة القذرة، فباتوا حراساً لمناطق سيطرة نظام الإجرام، وسيفاً مسلطاً على رقاب أبناء الأمة المعطاءة التي جادت بأكثر من مليون شهيد، ولم تعد هذه المجازر ولا دماء الشهداء التي أريقت ولا استغاثات المعتقلين والمعتقلات تحرك فيهم ذرةً من نخوة أو كرامة، فقد باعوها بثمن زهيد بخس.

وختاماً، فإننا على يقين بأن المجرمين لن يطفئوا نور الله، وأن دماء أبنائنا لن تضيع سدى، وأن الله سيشفي صدورنا في الدنيا قبل الآخرة. ولئن كان هناك خونة ومتاجرون، ومهادنون أذلاء، ولاهثون للتصالح مع نظام الكفر والقهر والجور، استجابة لتآمر أسيادهم، فإن في الأمة رجالاً لا يرضون الدنية في دينهم، يأبون الخضوع إلا لأوامر ربهم، يعاهدون الله على إكمال مسيرة ثورتهم وتتويج تضحياتهم بإسقاط نظام الإجرام، بكافة أركانه ورموزه ومؤسسات إجرامه ودستوره العلماني؛ ليقيموا حكم الإسلام على أنقاضه، في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة.

صراع الأجنحة العالمية.. وتفاقم الأزمة الاقتصادية

(الحلقة الثالثة والأخيرة)

كتبه: حمد طبيب

ذكرنا في الحلقة السابقة بعض النتائج والآثار الاقتصادية الخطيرة المترتبة على الحرب الأوكرانية، وما يمكن أن يترتب عليها من أمور جديدة. إن هذه الأمور وغيرها مما يتدحرج، أو يتولد في خضم هذه الأزمة الكبيرة؛ سوف يكون له تأثير مدمر على الاقتصاد العالمي، ولن ينجو منه دول صغيرة أو كبيرة، وربما يجرّ إلى انهيار دول بأكملها، أو تفكك شراكات دولية؛ مثل الشراكة في الاتحاد الأوروبي، أو الشراكة بين الصين وروسيا. والأخطر من هذا وذاك: أن هناك دولا مرشحة للفوضى والمشاكل بين الشعوب والأنظمة الحاكمة. ولا يستبعد أن تعود الثورات في العالم العربي على وجه الخوص من جديد بسبب الكوارث الاقتصادية المنظورة؛ وربما تكون أشد مما حدث سنة 2010. وبالتالي فسوف تؤدي هذه الثورات المتجددة إلى انهيار أنظمة في البلاد الإسلامية.

إن أخطر ما في هذه الأزمة هو تأثيرها على الاقتصاد العالمي؛ وأخطر تأثير ما إذا تدحرجت الأمور إلى كساد اقتصادي كبير؛ فيكون وقعه أشد مما جرى سنة 1929. وربما يواكبه انهيارات كبيرة جداً في أسواق المال والعملات وغير ذلك، ومن الأمور التي تتأثر اقتصاديا بشكل مباشر في ظلّ هذه الأزمة:

-1 الارتفاع السريع لأسواق البترول والغاز، وما يجلبه ذلك من تأثيرات على الصناعات والاستيراد والتصدير العالمي، وعلى كافة مفاصل الاقتصاد في العالم؛ لكونه على صلة بكل الأمور الأخرى. ففي رسالة إلى الرئيس بايدن في 26/3/2022 من السناتور الأمريكي مارك كيلي دعاه فيها فقال: (مع استمرار روسيا في هجومها على أوكرانيا، يمكن أن يظل متوسط سعر النفط الخام أعلى من 100 دولار للبرميل، ويدفع سعر النفط العادي الخالي من الرصاص أعلى مما هو عليه الآن) وتابع: (لا يمكن للأسر الكادحة أن تستمر في تحمل المصاعب الاقتصادية لارتفاع أسعار الغاز؛ بينما تدفع بالفعل ثمن أغلى مقابل البقالة والأدوية.. حتى قبل الأزمة في أوكرانيا، كانت عائلات أريزونا تكافح مع تكاليف التضخم).

-2 تفاقم الأزمة الغذائية العالمية وشحّ المصادر؛ والسبب هو تعطل قسم كبير في مناطق الإنتاج الرئيسة في العالم في روسيا وأوكرانيا. وهذا الأمر سيولد مشاكل كثيرة على الدول الغنية والفقيرة، ويكون وقعه أكبر على الدول ذات الدخل المتدني.. فقد حذّر رئيس برنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي) في 8/3/2022، من أن الصراع في أوكرانيا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، ما سيكون له تأثير فادح على سكان الدول الفقيرة. وقد ذكر صندوق النقد الدولي في هذا العام 2022 في تقرير حديث: أن أسعار السلع الغذائية ارتفعت بنسبة تتجاوز 30٪ خلال العام الماضي، وهي أسرع وتيرة منذ أكثر من عقد، وفقاً للأرقام المعدلة حسب التضخم من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وكانت قراءة شهر فبراير الماضي هي الأعلى منذ عام 1961 فيما يتعلق بمقياس تتبع أسعار اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت والسكر. وقال كبير الاقتصاديين في برنامج الأغذية العالمي عارف حسين للفرنسية: (هذا مقلق جدا). وقال: (على الدول الغنية أن تكون مستعدة لانتفاضات في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية وآسيا مشيرا إلى أن السخط يعم بشكل واسع، وتابع: في مواقف من هذا النوع لا يتطلب الأمر سوى شرارة واحدة؛

يمكن أن يكون سعر المواد الغذائية أو مجرد هطول أمطار كارثية.. ففي 2008-2007 أدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأولية إلى أعمال شغب؛ بسبب الجوع في مدن عدة في العالم، بلغت الأسعار ذروتها في 2011-2010).

-3 ما يجري من اضطرابات في أسواق المال وأسعار السلع والخدمات، والتذبذب السريع والمتقلب في أسعار العملات خاصة الدولار واليورو والروبل وتأثير ذلك على العملات الأخرى. فقد حدثت اضطرابات في أسواق المال في بداية الأزمة، وبقيت الأمور في حالة ترقب مستمر.. وهذا له تأثير قوي على التجارة العالمية وعلى البورصات بشكل مباشر؛ وذلك بسبب الخوف والهلع من حدوث هزات قوية في السوق المالي. يقول كرايج إرلام الخبير الاقتصادي ومحلل أسواق المال (إن تجنب المخاطرة ساد الأسواق بعد تصاعد الأزمة في أوكرانيا، وهو ما حث المستثمرين على إعادة توازن محافظهم متجهين من أسواق الأسهم إلى أسواق السلع وغيرها من أصول الملاذ الآمن).

-4 الإحجام عن القروض والمساعدات للدول الفقيرة، أو تنقيص قيمتها بسبب نفقات الحرب خاصة دول الاتحاد الأوروبي. وهذا له تأثير قوي على سياسات تلك الدول. فدولة مثل تونس تحتاج إلى اقتراض 7.2 مليارات دولار من بينها نحو 5 مليارات دولار في صورة قروض خارجية، وهذا يضعها أمام خيارات صعبة في ظل الظروف الحالية خاصة إذا أحجم صندوق النقد الدولي عن الإقراض نتيجة الظروف الدولية السائدة.

-5 حرمان بعض الدول من مدخراتها المالية، وما يجر ذلك من نقص في السيولة المالية وبالتالي تأثر كل القطاعات الاقتصادية بذلك كما هو حاصل مع روسيا بسبب العقوبات.

وقد انخفض سعر الروبل أمام الدولار فأصبح 100 روبل للدولار، ورفع البنك المركزي أسعار الربا لتصل إلى 20٪ مقارنة بـ9.5٪ في 28 فبراير، كما أفرج البنك عن احتياطيات بقيمة بلغت حوالي 7 مليارات دولار، وأصدرت السلطات الروسية تعليمات للمصدرين المحليين ببيع 80٪ من احتياطي النقد الأجنبي لديهم، وتم حظر التحويلات المالية للخارج من الروس، وهي إجراءات قد تمنع مزيد من حدوث تدهور قياسي للعملة الروسية قريباً. وهذا له تأثير مباشر على الاقتصاد الداخلي من حيث العمليات التجارية والصناعات والإنفاق على المشاريع.

-6 التأثير المباشر على النمو الاقتصادي بسبب إحجام المستثمرين عن أعمال جديدة أو تطوير أعمال قديمة أي دخول النمو في حالة جمود وانكماش. يقول الباحث خالد منشاوي من جامعة القاهرة: (خسائر الأزمة الأوكرانية تتجاوز تريليون دولار.. وأول المخاطر التي تنتظر الاقتصاد العالمي تتمثل في تراجع معدلات النمو، حيث أربكت الحرب الحالية في أوكرانيا الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق، وأضعفت من ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي العالمي، وسط ارتفاع تكاليف أسعار السلع الأساسية؛ ومنها الطاقة والغذاء، وارتفاع تكاليف المعيشة للعديد من الأسر حول العالم).

-7 إضافة نفقات جديدة على حساب أخرى في بعض الدول مثل نفقات اللاجئين وما يترتب على ذلك من انحسار الأمور الأخرى.. فقد قدمت بولندا تقريرا أوليا إلى مفوضية اللاجئين جاء فيه أن النفقات المقدمة من الحكومة البولندية للاجئين لهذا العام تصل إلى 2.2 مليار يورو، وهذا لا يشمل التعليم والخدمات الصحية.

-8 تأثر قطاع السياحة في كثير من الدول خاصة أن بعض الدول تعتمد عليه بنسبة عالية.. وقد تأثر هذا القطاع كثيرا سابقا بأزمة كورونا ويزداد هذا الأمر في ظل الأزمة الحالية بسبب ارتفاع النقل والمواصلات وأسعار النفقات وغير ذلك. فقد أعلنت شركة لوفتهانزا، أكبر شركة طيران في أوروبا، أن تحويل مسارات الرحلات إلى آسيا سيبلغ مليون يورو شهرياً. وقال المدير المالي للشركة: إن الشركة ستحتاج إلى رفع أسعار التذاكر لتعويض ارتفاع أسعار الوقود والتكاليف الأخرى. وهذا الأمر قد يتسبّب بتراجع الطلب.

-9 تأثر الدولار بشكل ملموس نتيجة إجراء معاملات تجارية للغاز والبترول بعملة الروبل؛ كما دعت روسيا واشترطت على الدول المتعاملة معها.. وهذا يشجع دولا أخرى مستقبلا للانعتاق من عبودية الدولار.. وهذا الأمر أي تأثر الدولار مستقبلا سيجر على دول كثيرة خسارات بالمليارات.

هذه بعض الأمور مما يتوقع أن تتأثر بالأزمة الحاصلة، وقد ينتج عنها تأثر أمور أخرى حسب تطور الأزمة وتطاير شررها هنا وهناك. فإلى أي حد يمكن أن تتفاقم الأمور وتتسع؟. وإلى أي حد يمكن أن تحدث مفاجآت؟. هذا أمر لا يعلم مجرياته ونتائجه إلا الله عز وجل. وفي نهاية الموضوع نقول: بأن المخرج من هذه الصراعات، وما يترتب عليها من مآس؛ هو فقط باتباع المنهج الرباني، وهذا لا يكون إلا في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة.

الصراع على السلطة في السودان

بقلم: الأستاذ محمد الحسن - السودان

بعد مضي ما يقارب السبعة عقود، على حكم ما يسمى بالأنظمة الوطنية في السودان، وتجربة ثماني نسخ من الدساتير الوضعية، والأوامر العسكرية المرتجلة، وعدد من الانتخابات التعددية، وثلاث حقب لحكومات مدنية، وثلاثة أنظمة عسكرية، وأربع فترات انتقالية، وأكثر من سبع اتفاقيات لما يسمى بالسلام؛ بعد كل ذلك، فلا تزال القوى السياسية عاجزة عن الوصول إلى الاستقرار السياسي، ولا يزال السودان والحال كذلك، ينتظر مزيداً من الانتفاضات الشعبية، والمحاولات الانقلابية المحتملة، واتفاقيات السلام الجزئية.

والعاقل الذي ينظر لواقع السودان، يرى أن هذه الحكومات المتعاقبة لم تصل إلى الاستقرار السياسي، ولم تحقق إلا المعاناة والشقاء، والمعيشة الضنكى التي يكابدها أهل السودان، بل يزداد التدهور يوماً بعد يوم، وتتولد في كل لحظة معاناة جديدة، فما هي الأسباب التي أوصلتنا إلى هذا الحال؟

لقد غاب معنى السلطة الحقيقي لدى أبناء الأمة، وأصبح موضوع الحكم مغنماً يتصارع حوله الكل، والوصول إليه لا بد أن يمر فوق الجثث، وخوض بحور من الدماء، فمن كانت قدرته على القتل أعظم، فنصيبه من الكيكة أكبر، وفي ظل هذا الصراع تحول الحكم والسلطة، وخطأ نظرة الحكام، والعاملين في الحقل السياسي، باعتبار السلطة صيداً ثميناً، من ظفر بها فقد فاز، وكانت نتيجتها كما ترون من سوء المنقلب، وهذا الفشل الذريع الذي لا يحتاج إلى دليل، والحديث عن نتائج الحكومات المتعاقبة، لو رُصدت لها الكتب فتملأ المجلدات، ولست بأعلم منكم بحجم الفشل الذي وصلت إليه هذه الحكومات، سواء العسكرية منها أو المدنية، انتقالية كانت أو منتخبة، أو مغتصبة، فكلها شاركت فيما نحن فيه من مآس. وكل ذلك لسبب واحد لا غير؛ هو عدم وجود رؤية سياسية مبنية على قاعدة فكرية صحيحة، ما يعني الارتماء في أحضان الكافر المستعمر، والاستنجاد به لدعم المواقف، واستدعاء التدخلات الأجنبية، من سفارات وأجهزة استخبارات وأمم متحدة، للاستقواء بها على المنافسين.

ولما كانت تلك الصراعات كلها هي من أجل الحكم والسلطان، كان لا بد للمسلمين أن ينتبهوا أن أمر الحكم والسلطان لم يتركه

رسولنا الكريم ﷺ اختياراً يسلك كلّ منا ما يشاء من طرق للحصول عليه، فالإسلام لم يدع أحداً بأن يكون حاكماً بانقلاب عسكري، يتسلط على رقاب الناس، ويفرض عليهم سلطانه بالقوة والقهر.

والإسلام لم يأمر أحدا بأن يتمرد على الجميع، فيقتل ويحرق، ويدمر القرى والحضر، والشجر والحجر، لكي يصل إلى الحكم رغما عن الناس رضوا به أم أبوا.

والإسلام لم يأمر أحدا بفتح مسارات جهوية، متخذاً حيل التفاوض الماكرة، والاتفاقات الخيانية، التي تسن لاحقاً دستوراً للبلاد، ليكون ذلك سلماً للوصول إلى كرسي السلطة.

والإسلام لم يأمر المرء بأن يقاتل أو يعتصم بنعرات قبلية أو طائفية، أو غيرها من أجل كرسي الحكم، فوق الجماجم والأشلاء والدماء، والخصومات والفتن! نعم لم تكن كل الطرق التي ذكرناها هي السبيل إلى الوصول إلى السلطة ولم تكن تلك الأنظمة التي تعاقبت على حكم بلادنا هي أنظمة الحكم الصحيحة التي تحقق معنى السلطة والحكم في الإسلام وصولا للعدل والرعاية السليمة والرفاه للناس.

إن الجيل الحاضر لم يعِ على الدولة الإسلامية التي تطبق الإسلام، فقد تم تخديرهم بمفاهيم جديدة عن الحكم والسلطان، تناقض ما أقره الإسلام، فهؤلاء يبحثون عن نظام الحكم في الديمقراطية، والمدنية، والفيدرالية، والجهوية، والوطنية، والقبلية... بينما يقول تعالى: [مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ]، ويقول: [وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ]، ويقول سبحانه: [وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ]، فلا أحد منا يريد أن يكون مع الفسقة والظلمة والكفرة.

وقد يقول قائل، قد خُدعنا من قبل ممن رفعوا شعارات الإسلام، فلما دخلوا القصر تركوا الإسلام وراء ظهورهم. والحق يقال، فلو كنا نعلم حقيقة الحكم في الإسلام لما استطاع أحد أن يخدعنا، فكان الأمر عندهم مجرد شعارات، بينما الإسلام هو نظام حكم متكامل لكل شئون الحياة، وحتى لا يكون مجرد كلام، فإن دستور دولة الخلافة بين أيديكم، وسأعرض نظام الحكم في الإسلام نموذجاً، وهي تشمل كل الأنظمة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، وسياسة التعليم، وغيرها.

فنظام الحكم في الإسلام هو نظام الخلافة، وهي رئاسة عامة للمسلمين جميعاً في الدنيا لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وحمل الدعوة الإسلامية إلى العالم.

وإقامة خليفة فرض على المسلمين كافة في جميع أقطار العالم. والقيام به كالقيام بأي فرض من الفروض التي فرضها الله سبحانه على المسلمين، وهو أمر محتم لا تخيير فيه ولا هوادة في شأنه، والتقصير في القيام به معصية من أكبر المعاصي، يعذب الله عليها أشد العذاب. فالمخرج هو واحد لا ثاني له، أن يكون الحكم بالإسلام لا غير، والسلطان للأمة تعطيه لمن تقبل به، لينفذ أحكام الإسلام في نظامه الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، غير أن هناك أمراً مرتبطاً ببيعة الخليفة، وهو الحكم بما أنزل الله لا غير، فالعقيدة الإسلامية هي أساس الدولة، بحيث لا يتأتى وجود شيء في كيانها، أو جهازها، أو محاسبتها، أو كل ما يتعلق بها، إلا بجعل العقيدة الإسلامية أساساً له. وهي في الوقت نفسه أساس الدستور والقوانين الشرعية بحيث لا يسمح بوجود شيء مما له علاقة بأي منهما إلا إذا كان منبثقاً عن العقيدة الإسلامية.

فواجب علينا جميعا العمل الجاد المجد من أجل وجود السلطة والحكم على أساس الإسلام، فلهذا ندعوكم.

كيف نغير الملك الجبري إلى الخلافة؟

كتبه :الشيخ عصام عميرة

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، لقد خلط علماء زماننا في تفسير هذه الآية خلطا عجيبا، لأن معظم الأبحاث التي تناولتها قد حصرتها في التغيير الفردي، وأبعدتها كل البعد عن التغيير الحركي الجماعي الذي يطيح بحكومات دويلات الضرار القائمة اليوم في البلاد الإسلامية، ولا تحكم واحدة منها بما أنزل الله، وكأن أولئك العلماء وكلاء تثبيت لحكام الجبر والجور! إذ لم تتطرق ألفاظ هذه الآية إلى الفردية نهائيا، وإنما كانت كلها بصيغة الجمع (بِقَوْمٍ ، يُغَيِّرُوا ، بِأَنْفُسِهِمْ) ولذلك تصرف هذه الآية نهائيا عن إصلاح الأفراد، والبدء بإصلاح النفوس وما شاكل ذلك من الأحكام الشرعية مما هو متعلق بالسلوك الفردي، ولا بد من صرفها إلى السلوك الجماعي الحركي المجتمعي الذي يحدث التغيير المنشود في الأمة.

والتغيير قد ورد ذكره أيضا في سورة الأنفال في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. ومن لطائف ما لاحظت أن هذه الآية قد وقعت بين آيتين تتحدثان عن قوم فرعون والذين من قبلهم (أقوام ودول وأنظمة وليس أفرادا)، وأن الله قد أخذهم بذنوبهم، ووصفهم بأنهم كانوا ظالمين، ومعلوم أن الظلم لا يقع من جميع الأفراد، وإنما من الملأ والجنود الذين يحرسونهم

ويحرسون نظامهم الفاسد. فغيّر الله عليهم وعلى أقوامهم لما غيروا ما بأنفسهم، فطال التغيير جميعهم، وليس الذين ظلموا منهم خاصة، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. فالسياق هو سياق تغيير جماعي وليس فرديا.

قال القرطبي: أخبر الله تعالى في هذه الآية أنه لا يغير ما بقوم حتى يقع منهم تغيير، إما منهم أو من الناظر لهم، أو ممن هو منهم بسبب. كما غير الله بالمنهزمين يوم أحد بسبب تغيير الرماة بأنفسهم، إلى غير هذا من أمثلة الشريعة. فليس معنى الآية أنه ليس ينزل بأحد عقوبة إلا بأن يتقدم منه ذنب، بل قد تنزل المصائب بذنوب الغير، كما قال ﷺ وقد سئل: أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ». اهـ

وقال الطبري: [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ]، من عافية ونعمة، فيزيل ذلك عنهم ويهلكهم [حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ] من ذلك بظلم بعضهم بعضاً، واعتداء بعضهم على بعض، فَتَحلَّ بهم حينئذ عقوبته وتغييره. وأوحى الله إلى نبي من أنبياء بني إسرائيل: أن قل لقومك: إنه ليس من أهل قرية ولا أهل بيت يكونون على طاعة الله فيتحولون منها إلى معصية الله، إلا تحول لهم مما يحبون إلى ما يكرهون، ثم قال: إن مصداق ذلك في كتاب الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾. وفي الحديث القدسي، «قَالَ الرَّبُّ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَارْتِفَاعِي فَوْقَ عَرْشِي، مَا مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ وَلَا أَهْلِ بَيْتٍ كَانُوا عَلَى مَا كَرِهْتُ مِنْ مَعْصِيَتِي، ثُمَّ تَحَوَّلُوا عَنْهَا إِلَى مَا أَحْبَبْتُ مِنْ طَاعَتِي، إِلَّا تَحَوَّلْتُ لَهُمْ عَمَّا يَكْرَهُونَ مِنْ عَذَابِي إِلَى مَا يُحِبُّونَ مِنْ رَحْمَتِي». اهـ

ويقسم التغيير إلى قسمين: إيجابي وسلبي، وإذا تتبعنا التغييرات الكبيرة في تاريخ أمتنا الإسلامية، فإننا نجد أن التغيير الإيجابي الأول قد حصل مع تكتل الصحابة حول النبي ﷺ، وكانوا كتلة متميزة عن المجتمع المكي، وكانوا متحدين في عقيدتهم وأفكارهم ونضالهم وكفاحهم السياسي وصراعهم الفكري مع المجتمع القرشي المكي، وما حوله من قبائل ومجتمعات. وهذه الصفة المخصوصة التي تحلّوا بها كانت هي الصفة المطلوبة التي تلزم من أجل التغيير، وهم الذين غيروا ما بأنفسهم، وسلكوا طريقا تغييريا في المجتمع حتى التحمت الدعوة مع المنعة في المدينة المنورة، فغير الله ما بالناس في المدينة ومكة وباقي أنحاء الجزيرة العربية، وامتدت آثار ذلك التغيير إلى معظم أنحاء العالم القديم، ونَعِم المسلمون بهذا التغيير قرونا عديدة، وهذا هو التغيير الشرعي، وهو الصورة الأصلية التي يستنسخ منها التغيير كلما لزم. ثم كان التغيير السلبي الأول على أيدي المارقين الفاسدين، وهم: أتباع تركيا الفتاة وما عرف بعد ذلك بجمعية الاتحاد والترقي، وأتباع العربية الفتاة وما عرف بالقوميين العرب، وهم الذين قاموا ضد الخلافة العثمانية، وعملوا على تفكيك المنظومة الإسلامية الحاكمة للمسلمين، والطعن في كل ما هو إسلامي، وغيروا ما بأنفسهم من ولاء وطاعة للخلافة. ولما سكت عموم المسلمين عنهم وعن فسادهم وإفسادهم، غيّر الله ما بالمسلمين جميعا بسبب ذلك، وهدمت الخلافة، وضاع المسلمون أيما ضياع حتى يومنا هذا منذ مائة عام ونيف.

ونحن اليوم على أبواب التغيير الإيجابي الثاني والأخير، وذلك بعد أن قام حزب التحرير ومن يؤيده في إقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، بتغيير ما بأنفسهم وفق المنهج الشرعي المقرر في التغيير، ويشبه عملُه عملَ كتلة الصحابة الكرام الذين سعوا لإيجاد التغيير الإيجابي الأول، فكان الحزب في عقيدته وبنائه الكتلوي ومتبنياته وفعالياته التغييرية ومنهاجه الحركي في حمل دعوة الإسلام، ومقارعة الظالمين، ومناهضة الحكام الفاسدين، وباستنساخه لأحكام التشريع التغييري واتباعه لها بدقة متناهية، ومحاولاته الجادة لرفع الوعي عند المسلمين من أجل إنهاضهم، ودأبه على الاتصال بأهل القوة والمنعة كي تلتحم الدعوة والمنعة في بيعة "العقبة" الثالثة، كما التحمت أول مرة في بيعة العقبة الثانية، فتقوم دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، الموعودة من الله عز وجل، والمبشر بها من رسول الله ﷺ، والتي نسأل الله تعالى أن يكرم المسلمين بها عما قريب. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

خطورة البذور المعدلة وراثياً على الزراعة وصحة الإنسان

كتبه م. شفيق خميس

إن إجراء الهندسة الوراثية على بذور الحبوب هو تلاعب يقوم به الإنسان عن قصدٍ بالمادة الوراثية الحاملة للمورّثات لمحاصيل الحبوب بقصد زيادة إنتاجيتها، في تغيير لطبيعتها المجبولة عليها، فقد أدى التعديل الوراثي للحبوب على إنتاجها مواد كيميائية محدثة لا يمكن أن تحدث في الظروف الطبيعية، وتم تغييب تعبير البذور المعدلة وراثياً بلفظ "البذور المحسنة". فقد استطاع العالمان واطسون وكريك في العام 1953م وضع نموذج لبناء المادة الوراثية Deoxy-ribo Nucleic Acid "DNA" وهي عبارة عن الحمض النووي الرايبوزي منقوص الأكسجين. ليبدأ التدخل في إنتاج محاصيل نباتية؛ حبوب وبذور معدلة وراثياً. واتخذت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، على عاتقها إنتاج محاصيل معدلة وراثياً مستهدفة البلدان النامية عبر إصدار دليل إرشادات لمشروعات إنتاج هذه الحبوب، ولحقها البنك الدولي بدعم تلك المشاريع بتقديم القروض المتعلقة بإقامة مشاريع توفير الغذاء في البلدان النامية. ولذلك تشترط المنظمات الدولية حق عبور البذور عبر مناطق الحدود دون عراقيل.

تستهدف البذور الزراعية المعدلة وراثياً للعديد من أصناف الحبوب والبطاطا والطماطم وغيرها من المحاصيل الزراعية، عدداً من بلدان العالم النامية، منها اليمن وغانا والكونغو والكاميرون وكينيا، وغيرها من البلدان. وقد دشنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زراعة الحبوب المعدلة وراثياً، وإقامة مشتل زراعـي في محافظة صعدة شمال اليمن، وحضر محمد جابر عوض محافظ صعدة في 31 آذار/مارس المنصرم تدشين حصاد القمح المعدل وراثياً، وقال: "نسعى لضمان وجود بذور لتلبية احتياج المزارعين في المحافظة". بالتأكيد إنه لا يعي ما يقول.

لماذا قامت تلك المشاريع وما الخطورة من إقامتها؟ في المقام الأول يتم إبقاء أسواق العالم النامي مفتوحة أمام محاصيل الدول الرأسمالية من خلال تقديم البذور المعدلة وراثياً على الدوام؛ لأن محاصيل تلك البذور تصلح للاستهلاك فقط، ولا تصلح للإبذار. فلا بد من قدوم تلك البذور على الدوام من الدول الرأسمالية إلى البلاد النامية، ولذلك اشترطوا حق عبور البذور عبر مناطق الحدود دون عراقيل.

وفي المقام الثاني القضاء على المحاصيل المحلية في البلدان النامية نهائياً بسحب ما بأيدي المزارعين من حبوب طبيعية بأساليب ملتوية وإعدامها، وزراعة نباتات معدلة وراثياً من جانب مالكي البذور المعدلة وراثياً تؤثر على النباتات الطبيعية وتنقل إليها الأوبئة والأمراض، بغية إجبارها على التخلص من محاصيلها الزراعية المحلية، والاعتماد على البذور المعدلة وراثياً عابرة الحدود الغزيرة الإنتاج والخالية من الأمراض والأوبئة.

إن خطورة البذور المعدلة وراثياً ناتجة عن تغيير المادة الوراثية DNA عن طبيعتها وإكسابها طبيعة محدثة ظاهرها الخير وباطنها الشر. فزيادة الإنتاج جاءت على حساب الإخلال في تأدية وظائف المحاصيل بإنتاج مواد كيميائية جديدة لم تكن في الحسبان فأضحت جالبة للأضرار والأمراض، وقد بدأ بيع الغذاء المعدل وراثياً في 1994م. ومعه اتسع انتشار الأمراض العضوية كالجلطات الدماغية التي يسببها محصول القمح المعدل وراثياً، والقولون العصبي، كما أن هناك معدلات وراثية تسبب العقم أو انخفاض الخصوبة، وغيرها من الأمراض التي تفتك بالحياة والإنسان. فإنّ العديد من الأغذية المعدلة وراثياً تحتوي على مواد خطرة إذا ما أُخضعت لمناهج تقليدية لاختبار السلامة، وهي ممنوعة من التداول في العديد من دول العالم، سواء أكان التعديل الوراثي حيوانياً أم نباتياً. فليس كل ما حققه علماء المبدأ الرأسمالي اللاهثون وراء المنفعة، فوائد

ليس لها أضرار، كنقل مورثات التمثيل الضوئي من البطاطا إلى الأرُز لزيادة كفاءة إنتاج النشا النباتي، وتعديل الأيض في النباتات عن طريق إبطال مفعول بعض المورثات لكي يتحول مسار بعض المغذيات من جزء إلى جزء آخر من أجزاء النبات، كزيادة تركيز الأحماض الدهنية في البذور بدلاً من الأوراق.

تعتبر الحبوب من المحاصيل الاستراتيجية التي لا غنى للدول عن زراعتها، واليوم تمسك الدول الرأسمالية بزراعة الحبوب والغذاء، وتحول دون تمكين الدول النامية بصفة عامة والبلاد الإسلامية بصفة خاصة من إنتاج كفايتها من الحبوب والغذاء باستقلالية. لم يكن للدول الرأسمالية أن تنجح في منع المزارعين في البلاد الإسلامية من الاستمرار في زراعة الحبوب بمختلف أصنافها، لولا تعاون أنظمة الحكم في تلك البلاد بفتح أسواقها لها وتسويق ما تصدره إليها من حبوب بأسعار رخيصة مقارنة بتكلفة زراعتها في مواطنها الأصلية. فقد قُدّمَتْ الحبوب كمساعدات مجانية حتى يقبلها المزارعون، ويقعدوا عن زراعتهم للحبوب، وقُدّمت كقروض مؤجلة، ثم دفعت أنظمة الحكم المزارعين إلى زراعة المحاصيل النقدية كالبن والقطن والسمسم واللوز وغيرها.

أيتها الدول الرأسمالية: دعي الخلق للخالق، يكفي ما تدخلتم في الهندسة الوراثية فآذيتم الإنسان والحيوان والنبات، مصداقا لقوله تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾. إن مبدأ الإسلام لم يكن يوماً مفسداً للحياة، بل نظمها وفق نظام الخالق المدبر، وسيعود لتنظيمها قريباً بإذن الله في دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG